الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم
التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

دور السياسة التجارية في معالجة العجز المزدوج في الجزائر
دراسة تطبيقية للفترة2000/2020

من إعداد الطلبة:

عبد الفتاح عناد

عطاالله هيثم

خلواتي أيوب

تحت إشراف:

د: قدوري طارق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. محلوس زكية	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
د. قدوري طارق	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
د. سعيد بوشول	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

سورة آل عمران الآية 7

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

سورة النمل. 19 .

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد :

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الدكتور " قدوري طارق "على قبولهما لتأطير مذكرتنا وعلى المجهودات المبذولة من طرفهما لإنجاز هذا العمل وعلى المتابعة الجدية لاستكمال هذا العمل . فنسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجزيهم خير الجزاء .

كما نتوجه أيضا لأعضاء اللجنة المناقشة على تفضيلهم وتصحيح هذه المذكرة .

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر الجزيل الى كل من ساعدنا في انمام هذا العمل .

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع الى

من سعت وشقت لانعم بالراحة والهناء

ومن دفعتني من اجل ان ارتقي سلم الحياة

بحكمة وصبر والدتي الغالية اطال الله في عمرها .

الي ابي الغالي رحمة الله عليه .

الى من حبهم يجري في عروقي اخوتي وأخواتي

الى اساتذتي وكل من علمني حرفا فصرت له بعلمي عبدا . . .

إلى كل محبي العلم والمعرفة

أيوب

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من سعى و شقى لأنعم بالراحة و الهناء

و من دفعني من أجل أن أرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر والدي الحبيبين بارك

الله في عمرهما .

إلى من حبهم يجري في عروقي إخوتي و أخواتي الغوالي

إلى من سرنا سويا دروب الحياة نحو النجاح أصدقائي

كما أهدي هذا العمل الأكاديمي إلى من يرى العلم طريقا للإرتقاء بالأمم .

عبد الفتاح

الإهداء

إلى ينبوع العطاء الذي زرع

في نفسي الطموح و المثابرة "والدي العزيز".

إلى من سهرت الليالي، و احتضنتني و لم تبخلني "أمّي الغالية".

إلى من تحملون في عيونهم ذكريات طفولتي "إخوتي و أخواتي".

إلى كل فاه و قلب دعا لي دعوة نجاح.

هيثم

ملخص:

تعد معالجة الاختلالات الاقتصادية مسألة في غاية الأهمية على صعيد الاقتصاد الكلي لأي دولة، لذلك اهتم الاقتصاديون بدراستها وتحليل آثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، فأخذ عجز الموازنة العامة اهتمام الكثير منهم باعتباره سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية. بعد اعتمادها لمدة طويلة على مبدأ التوازن المالي الذي كان يدعو له الفكر الكلاسيكي، إلا أنه بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929م، ظهر فكر جديد بقيادة الاقتصادي "جون مينارد كينز"، الذي لم يستوعب فكرة التوازن المالي، وانطلق من كون أن القضايا الاقتصادية يجب أن تكون ذات أولوية على حساب المعطيات المالية، وذلك بإعطاء الموازنة العامة بعدا ودورا اقتصاديا، ينتج عنه استخدامها كأداة للتصدي للاختلالات، فالعجز يجب أن يساعد على الإنعاش الاقتصادي ليس في الفترات الصعبة فحسب وإنما في كل مراحل الدورة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:السياسة التجارية . العجز المزدوج . الميزان التجاري.

Summary:

Addressing economic imbalances is a very important issue on the macroeconomic level for any country, so economists have been interested in studying it and analyzing its effects on various macroeconomic variables. The public budget deficit has taken the interest of many of them as a feature almost known to most countries, whether developed or developing. After its dependence for a long time on the principle of financial balance, which was called by classical thought, but after the Great Depression of 1929, a new thought emerged, led by the economist "John Maynard Keynes", who did not understand the idea of financial balance, and proceeded from the fact that economic issues must It is a priority at the expense of financial data, by giving the general budget an economic dimension and role, which results in its use as a tool to address imbalances. The deficit should help economic recovery not only in difficult periods, but in all stages of the economic cycle.

***Keywords**: trade policy. double deficit. Trade balance.*

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	ص
الآية	
شكر وعرفان	
الاهداءات	
فهرس المحتويات	**II**
مقدمة	أ
الفصل الأول **المفاهيم النظرية**	
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للميزان التجاري والعجوز المزدوج في الجزائر	**06**
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	**06**
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية	**12**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للميزان التجاري والعجوز المزدوج في الجزائر	**30**
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	**34**
الفصل الثاني **العلاقة بين العجز الخارجي والعجز الداخلي في الجزائر للفترة 2000-2020**	
تمهيد	36
المبحث الأول: واقع الميزانية العامة في الجزائر (2000-2020)	**37**
المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	**37**
المطلب الثاني : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	**39**
المطلب الثالث: عجز الميزانية في الجزائر للفترة 2000-2020.	**39**
المبحث الثاني: واقع العجز التجاري في الجزائر (2000- 2020)	**39**
المطلب الاول: واقع الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2020.	**43**
المطلب الثاني: واقع الواردات في الجزائر للفترة 2000-2020.	**45**
المطلب الثالث: خصائص الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000-2020.	45
المبحث الثالث: العلاقة بين العجز المزدوج في الجزائر للفترة 2000- 2020.	**51**

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك Co–integration Analysis	**52**
المطلب الثالث: تحليل العلاقة السببية بين العجز الخارجي (Bd) و العجز الداخلي(Pd) (2000-2020):	**58**
خلاصة الفصل	**62**
الخاتمة	**71**
قائمة المراجع	**77**

مقدمة

مقدمة:

تعد معالجة الاختلالات الاقتصادية مسألة في غاية الأهمية على صعيد الاقتصاد الكلي لأي دولة، لذلك اهتم الاقتصاديون بدراستها وتحليل آثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، فأخذ عجز الموازنة العامة اهتمام الكثير منهم باعتباره سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية. بعد اعتمادها لمدة طويلة على مبدأ التوازن المالي الذي كان يدعو له الفكر الكلاسيكي، إلا أنه بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929م، ظهر فكر جديد بقيادة الاقتصادي "جون مينارد كينز"، الذي لم يستوعب فكرة التوازن المالي، وانطلق من كون أن القضايا الاقتصادية يجب أن تكون ذات أولوية على حساب المعطيات المالية، وذلك بإعطاء الموازنة العامة بعدا ودورا اقتصاديا، ينتج عنه استخدامها كأداة للتصدي للاختلالات، فالعجز يجب أن يساعد على الإنعاش الاقتصادي ليس في الفترات الصعبة فحسب وإنما في كل مراحل الدورة الاقتصادية.

منذ ذلك الحين، اكتسبت الموازنة العامة للدولة دورا أكثر أهمية وأصبحت الأداة الرئيسية للتدخل الحكومي في الاقتصاد، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات. فضلا عما لها من أثر على التنمية، ووسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية. غير أن تلك الأهداف قد يحدث وأن تتضارب فيما بينها مؤثرة على حسن سير الاقتصاد الكلي، ومن بينها التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، إذ أن سعي الدولة إلى الرفع من النمو الاقتصادي، من خلال إحداث عجز في الموازنة العامة، يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. ويمكن القول أن موضوع العلاقة بين عجز الموازنة العامة و التوازن الخارجي من المواضيع الاقتصادية المهمة، ليس على صعيد الدول النامية فحسب، بل و على صعيد الدول المتقدمة أيضا. وقد برزت أهمية هذا الموضوع عندما شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في كل من موازنتها العامة وميزان مدفوعاتها، وهو ما أطلق عليه تسمية " العجز المزدوج."

1- الإشكالية: ماهي خصائص العجز المزدوج في الجزائر ؟

ومن هذا السؤال الرئيسي تتفرع مجوعة من الأسئلة تتمثل في:

- ماهي مكونات الميزان التجاري؟
- ما العوامل المؤثرة على الميزان التجاري؟
- ماهي أسباب عجز الميزان التجاري وأساليب قياسها؟
- ما هي الميزانية العامة؟ وماهي خصائصها؟
- مفهوم عجز الميزانية العامة؟ ما هي أنواعها؟

2- الفرضيات:

- هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الميزان التجاري للدولة منها خفض أو رفع قيمة العملة المحلية.
- سجل العجز في الميزان التجاري لزيادة قيمة الواردات بمعدلات أكبر قيمة الصادرات.
- يزداد عجز الميزانية العامة لدولة بسبب عوامل التضخم وتزايد التكاليف وقلة انتاجية العمل.
- ساهمت السياسات الاقتصادية لدولة لتحكم في العجز المزدوج من خلال سياسات الجمركية المختلفة، ونهج سياسة كفاءة النفقة بالنسبة لعجز الميزانياتي.

3- مبررات اختيار الموضوع:

- موضوع معالجة العجز المزدوج من المواضيع الحديثة و الجدير بالدراسة خاصة للاقتصاد الجزائري .
- اهتمامنا الشخصي بموضوع معالجة عجز التجارية لاعتباره من صلب التخصص؛

أسباب اختيار الموضوع:

ان اختيار هذا الموضوع كان وفق أسباب نوجزها فيما يلي:

- تسليط الضوء على دور السياسة التجا رية في معالجة العجز الزدوج في الجزائر.
- ابراز دور العجز المزدوج في السياسة التجارية.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وضع الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2020) باعتباره مؤشر وأداة يعتمد عليه في وضع ورسم السياسة الاقتصادية، كذلك معرفة مدى تأثر وضعية الميزان التجاري الجزائري بالمتغيرات والتحولات الاقتصادية، ومعرفة الدور الذي تلعبه كل من الواردات والصادرات في تحديد وضعية الميزان التجاري. كما يؤخذ برصيد الميزان التجاري في تحديد التوازن الخارجي ومعرفة محددات توازنه وتبيان التركيبة السلعية لصادرات وواردات الجزائر وبالتالي معالجة عجز ميزانية الدولة.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الميزان التجاري التي يكتسيها ودوره في التنمية الاقتصادية ومعرفة البلد ووضعيتها الاقتصادية من خلاله. ويتجلى ذلك في الواردات التي من خلالها يتم تلبية حاجيات البلد التي لم يتمكن من تلبيتها محليا، ومن خلال دور الصادرات في تفعيل عناصر الإنتاج والاستفادة من موارد مالية أخرى. ومعرفة أثر بعض التحولات الاقتصادية على الميزان التجاري، ونخص بالذكر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

قامت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بن العجز والميزانية العامة للدولة وعجز الميزان التجاري لمعرفة ما هي هذه العلاقة وتأثير كل كلا منهما على الآخر للوقون على مدى تحقيق ضاهرة العجز التوأم في الجزائر لاستخدام العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي من اهمها:

- الناتج المحلي الحقيقي .
- عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
- سعر الصرف الحقيق وسعر القائدة الحقيقي.

خلال الفترة 2000 / 2020.

6- حدود الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرفة العلاقة بين القطاع الخارجي ممثل في الميزان التجاري في الجزائر والقطاع الداخلي ممثل في الميزانية العامة للفترة 2000-2020.

7- منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

نظرًا لطبيعة الدراسة التي نحن بصدد إنجازها، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي ينص على تتبع الظاهرة المدروسة ألا وهي العجز المزدوج في الجزائر، ومعرفة دور الميزان التجاري في معالجة العجز المزدوج في الجزائر، كما استخدمنا المنهج الاستقرائي لقياس وتحليل متغيرات التي لها أثر على الميزان التجاري.

واستخدمنا الأدوات من أجل الإلمام بجوانب الدراسة ملتقيات ومؤتمرات متعمقة بموضوع الدراسة، إحصائيات وتقارير، كتب ومجلات ومقالات، رسائل وأطروحات جامعية.

8- هيكل الدراسة:

بناءًا على الأهداف الأساسية للموضوع واستنادًا على الإشكالية المطروحة وللإجابة على التساؤلات المطروحة سابقًا تم تقسيم البحث إلى فصلين موضحين فيما يلي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للميزان التجاري والعجز المزدوج في الجزائر

الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر

الفصل الأول

المفاهيم النظرية

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للميزان التجاري والعجوز المزدوج في الجزائر

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للميزان التجاري

أولاً: ماهية الميزان التجاري

1. تعريف الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري رغم أن مجملها تصب في سياق واحد، حيث سيتم عرض أهم هذه التعاريف فيما يلي:

يقصد بالميزان التجاري: "رصيد العمليات أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا".[1]

كما يمكن تعريفه على أنه: "يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد".[2] ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري= إجمالي الصادرات (M) – إجمالي الواردات (M)

ويعرف كذلك بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة.[3]

والميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي، وهذا ما يسمى بـ "العجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية، بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا، حيث هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

[1] محمد محمود يونس، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 181.

[2] جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة، عمان، 2006، ص 387.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة السابقة.

أما الميزان التجاري السلبي فهو أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نومها واقتصادها على أيدي الإستثمار الأجنبي.[1]

2. أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى:

أ. **الميزان التجاري السلعي**: يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسًا (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

ب. الميزان التجاري الخدمي: يطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل وعوائد رأس المال).

3. عناصر الميزان التجاري:

تتمثل عناصر الميزان التجاري:

أ. **فالصادرات**: تعرف على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي، بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني[2]، وتعرف أيضا بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول في الخارج، أي يمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية أو تكون تدفقات لأصول رأسمالية[3]، مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وعلى عكس ذلك كلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق

[1] عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير الدولي، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2012 ص 96-97.

[2] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 130.

[3] حسام على داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص 145.

الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية والتخلف للاقتصاد القومي.

ب. الواردات: فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدودها، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.

إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه وتبعيته للخارج، ويعد كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية، ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة وإليها، حيث تسجل صادرات السلع في الجانب الدائن وواردات السلع في الجانب المدين.[1]

ثانيًا: أهمية الميزان التجاري

حيث يمثل الميزان التجاري صافي ايرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحيلة في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون بين 3 أشهر، وهكذا تقيم العالقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:[2]

رصيد الميزان التجاري= إجمالي الصادرات (M) – إجمالي الواردات (M)

وهو يمثل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

[1] سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها –دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 111.

[2] إهاب مخيش، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018-2019، ص 27.

يضم الميزان التجاري اجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي لـ (M) مثلا على أن الصناعة كفؤة جدا، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي أو يدوي للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات، وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك ما تحث حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد.

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الانتاجي وهيكله في الدولة، حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الانتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الانتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.[1]

ثانيًا: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

1. التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن الأسعار الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.[2]

2. معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن

[1] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 234.

[2] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 64.

القيمة الاجمالية والخدمات التي ينتهجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن ال هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الانتاجية، سواء كانت داخلية أو خارجية.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.[1]

3. تغيرات أسعار الفائدة : إن التغير في أسعار الفائدة له أثر كبير على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الاموال الى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الانتاج المحلي ما يؤدي بدوره الى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة الى وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة ، ويعود السبب في ذلك أن المراكز العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، حيث ينتقل رأس المال الى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى المطلوب للاستفادة من الفرق بين السعرين.[2]

4. سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة الى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

رابعًا: حالة الميزان التجاري

بالرغم من أن جميع الدول تسعى إلى تحقيق حالة التوازن في الميزان التجاري إلا أن هذا نادرا ما يتحقق في الواقع، إذ تعاني الأغلبية من اختلال في ميزانها التجاري والذي يكون إما في حالة فائض أو عجز:

[1] برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 69.

[2] بسام الحجار، مرجع سابق، ص 64.

1. التوازن في الميزان التجاري: يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي، ومنه فحالة التوازن تتحقق عندما تكون الصادرات مساوية للواردات.[1]

2. الاختلال في الميزان التجاري: الاحتلال في الميزان التجاري يكون في شكلين فائض أو عجز، فإذا كان رصيده إيجابي هذا يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها أي "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري"، أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهذا يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها، أي لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري".

لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، هونغ كونغ وأستراليا بما عجز تجاري، إلا أن لها القدرة على مواجهة الطلب المحلي الضحم في فترات التوسع الاقتصادي، على عكس الميزان التجاري السلبي الذي يعتبر أمرا أكثرا صعوبة في البلدان النامية.[2]

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:[3]

أ. الاختلال الخاطئ: يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا ،وذلك عندما نفرض أوضاع وظروف معينة ، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما نقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية ، فمثلا اذا كانت الدولة تعتمد على الانتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري ، عندما تتلاءم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه في الانتاج الزراعي فإن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض الميزان التجاري ، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص 124.

[2] هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 96، 97.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 122-130.

تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري ،أو أي حالات استثنائية أو طارئة.

ب. الاختلال الدوري: وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة ، والمرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية ، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية ، حيث يزداد انتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم ، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض انتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة ، أي أنها هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها ، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة .

د. الاختلال الدائم: وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الانتاجي للدولة، ودرجة مرونته ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر.

المطلب الثاني: الإطار النظري للميزانية

أولاً: ماهية الميزانية العامة:

1. تعريف الميزانية العامة:

يمكن تعريف الميزانية العامة بانها وثيقة قانونية مصادق عليها من البرلمان تهدف لتقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة وقد عرفتها المادة 06 من القانون 84-17بأنها "تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".[1]

[1] الجريدة الرسمية المادة 06 من المرسوم التنفيذي 84-17 المؤرخ في 17 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، العدد 28.

بينما يعرفها التشريع القانوني الجزائري حسب المادة 03 من قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص به".[1]

بناءا على التعاريف السابقة يمكننا تعريف الميزانية العامة بأنها برنامج مالي في شكل وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية تحمل تغيرات مفصلة لكل من النفقات والإيرادات العمومية لسنة قادمة وهي الأداة المهمة التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الاجتماعية والمالية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

2. خصائص الميزانية العامة

من خلال معرفة ماهية الميزانية والوظائف الأساسية لها نجد أنها ترتكز على عدة خصائص ومميزات نذكر منها الأمور التالية:

- الميزانية العامة عبارة عن وثيقة معتمدة من طرف السلطة التشريعية بعد أن تعدها، وتنظمها السلطة التنفيذية.

- الميزانية العامة عبارة عن تقديرات احتمالية لنفقات الدولة، وإيراداتها المالية أي تقدير مسبق لحجم نفقاتها، وإيراداتها وكيفية تنظيمها، وتحصيلها، وتنفيذها، فهي عبارة عن أرقام لمبالغ إنفاقية وايرادية من المنتظر الحصول عليها وإنفاقها خلال سنة واحدة، وبما أن هذه الأرقام تقديرية احتمالية فيمكن أن تزيد أو تنقص ولكن ضمن حدود لا تتعداها، وإلا كانت الميزانية غير دقيقة في إعدادها.[2]

من هذا نجد أن مستوى الدقة في التقديرات يشكل عاملاً مهماً في كسب الثقة بأعمال الحكومة من قبل المجتمع السلطة التشريعية.

- الميزانية العامة تكون لفترة زمنية محدودة، وهذه الخاصية تتناسب مع الصفة التقديرية للميزانية، حيث أنه لا يمكن تقدير النفقات والإيرادات لفترة غير محدودة، تتضمن استمرارية وتجدد رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية في كل فترة.

[1] الجريدة الرسمية المادة 3 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 معاق بالمحاسبة العمومية، العدد 35.

[2] عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 151.

- الميزانية العامة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1] فأصبحت الميزانية العامة هي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتحقيق أهدافها في المجالات المختلفة.

- وثيقة محاسبية أي أن الميزانية تخضع للشكليات التي يعرفها نظام المحاسبة العمومية على هيئات عمومية ذات طابع إداري، التي تعتمد على تقسيم الميزانية إلى قسم خاص بالإيرادات والآخر خاص بالنفقات، وكل جانب مقسم إلى فصول وكل فصل إلى أبواب وكل باب إلى مواد ثم بنود.

- تعتبر الميزانية برنامج أو خطة عمل للمؤسسة لفترة زمنية محددة وبالتالي ميزانية الدولة هي ميزانية تقديرية وليست فعلية.

من خلال ما سبق تعرفنا على ماهية الميزانية العامة ووظائفها واهم الخصائص المميزة لها وفيما يلي سنتطرق إلى أهم مبادئها وكيفية إعدادها وعناصرها[2].

ثانيًا: عناصر الميزانية العامة للدولة

تتشكل الميزانية العامة من جانبين أساسيين يتمثلان في الإيرادات العامة والنفقات العامة النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها المادة 06: من قانون84 -17.

1. الإيرادات العامة: يقصد بالإيرادات العامة" كأداة مالية" مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.وتقسم الإيرادات العامة إلى:

أ. الضرائب: تعرف الضريبة بانه فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[3].

[1] الخطيب خالد شحاتة ، شامية احمد زهير، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 274- 275.

[2] عطية عبد الواحد، نفس المرجع السابق، ص 162.

[3] محمد علي الصغير بعلي، يسري ابو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 54.

ب. الرسوم: يمكن تعريف الرسوم بانها مبالغ تحصلها من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية من نوع خاص تؤديها لهم أو مزايا تمنحها لهم[1].

ج. املاك الدولة (الدومين): يقصد بالدومين الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة.[2]

د. القروض العامة: القرض العام هو مبلغ نقدي تستوفيه الدولة أو أي شخص معنوي أخر، من الغير (سواء أكان هذا الغير لشرو في عداد الأفراد أم البنوك أم الهيئات الخاصة أم الدولية، أم كان من الدول الاخرة) وتتعهد الدولة برده وبدفع الفائدة عنه وفقا لشروط محددة.[3]

2. النفقات العامة: تعرف النفقات العامة بانها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومات والجماعات المحلية)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة انها ذات أركان ثلاثة:

- مبلغ نقدي؛
- يقوم بإنفاقه شخص عام؛
- الغرض منه هو تحقيق نفع عامة[4].

تنقسم النفقات العامة إلى أنواع عديدة تختلف باختلاف معيار التقسيم وأهمها ما يلي:

أ. النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

– النفقات الحقيقية: يقصد بالنفقات الحقيقية أو الفعلية تلك التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، فالنفقات العامة هنا تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل.

[1] محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 136.
[2] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 115.
[3] فوزي عطوي، المالية العامة –النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 132.
[4] محرزي محمد عباس، نفس المرجع السابق، ص 55.

– **النفقات التحويلية**: النفقات التحويلية تشكل النفقات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات فهي تهدف من ورائها إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مساره الأصلي، بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو مالي أو اجتماعي.

ب. النفقات من حيث أغراضها: وتنقسم النفقات حسب الوظائف الأساسية إلى:

– **النفقات الإدارية**: يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة مثل : الدفاع، الأمن، العدالة، السلك الدبلوماسي.

– **النفقات الاجتماعية**: هي النفقات المرتبطة بالوظائف والتدخلات الاجتماعية للدولة، ومن أمثلتها نفقات الصحة والتعليم.

– **النفقات الاقتصادية**: وهي نفقات متعلقة بخدمات الدولة ذات الطابع الاقتصادي، كخدمات النقل والمواصلات، وتسمى أيضا استثمارية حيث تهدف الدولة من ورائها لزيادة الإنتاج القومي.

ج. النفقات حسب خصائصها الاقتصادية: إذ تقسم النفقات العامة حسب خصائصها الاقتصادية إلى نفقات التسيير ونفقات استثمارية .

– **النفقات التسيير**: ويقصد بها تلك النفقات المستمرة اللازمة لسير المرافق العمومية للدولة، وتمثل مرتبات الموظفين ولوازم الإدارة والخدمات التعليم والقضاء وغيرها، وتسمى بالمصروفات الجارية باعتبارها دورية وتتكرر سنويا وبانتظام.

– **النفقات الاستثمارية**: تضم النفقات الرأسمالية الإنفاق على الأصول الرأسمالية التي يزيد عمرها العادي عن عام واحد، والتي تزيد قيمتها عن حد أدنى معين وتستعمل الغرض الإنتاج.

د. النفقات العادية وغير العادية: تقسم النفقة من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

– **النفقات العادية**: هي التي تتجدد كل فترة زمنية (كل سنة) كمرتبات العاملين والمهام اللازمة لسير المرافق العامة.

– **النفقات غير العادية:** هي تلك التي تتكرر كل سنة وبصفة منتظمة في الميزانية بل تدعوا الحاجة إليها في فترات متباعدة، مثل :الحروب، الكوارث الطبيعية والاستثمارات الكبرى.[1]

ثالثًا: عجز الميزانية العامة وعناصرها

يعتبر عجز الميزانية العامة في العديد من دول العالم من أكبر المشاكل التي تواجه اقتصادياتهم حيث ينتج عن هذا العجز الكثير من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، سنتطرق فيما يلي إلى تعريف العجز في الميزانية العامة، أنواع العجز، أسبابه وأساليب معالجة العجز في الميزانية.

1. تعريف العجز في الميزانية العامة:

تعرف بأنها هي تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة. [2]

يتمثل العجز في الفارق سلبي للميزانية العامة للدولة من خلال زيادة المصروف التي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداخيل.[3]

ويعرف العجز في الميزانية العامة أن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع انتاجها واقتطاعها من ايرادات الأفراد[4].

يعرف كذلك أنه قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة.[5]

وعليه عجز الميزانية هي حالة اقتصادية ومالية تعاني منها الدول بسبب وجود خلل في تركيبتها وعندها يحدث ارتفاع في نسب النفقات مع انخفاض في الإيرادات بمعنى هو قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة فهي عبارة عن رصيد سالب تكون فيه نفقات الدولة أكبر من إيراداتها.

---

[1] مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010، ص ص 28-29 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص77.

[3] يوسف معلم، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، ص53.

[4] صبرينة كركودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2014-2015، ص170.

[5] حسين راتب، يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص92.

2. أنواع عجز الميزانية العامة:

تتمثل أنواع عجز الميزانية العامة فيما يلي:[1]

أ. العجز الجاري: يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض. ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإتفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة، أي الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.[2]

ب. العجز التشغيلي: ويسمى أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة ناقصا الجزء الذي يدفع كفوائد لتعويض الدولة عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم.

ج. العجز الهيكلي: إن هذا العجز يحدث إذا لم تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة فيصبح بذلك دائما ولم يترجم بمجرد عدم التوافق بين الإيراد والنفقة ولكن بعدم توازن الجهاز المالي كله، ويرجع هذا الوضع في العادة إلى زيادة النفقات العامة بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد الوطني ككل بجميع مصادره، أي مقدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها وهو ما ينبأ بوجه عام عن كل خلل في هيكل الاقتصاد القومي نفسه إذ قد يكون الإنفاق العام منتجا انتاجا كافيا.

د. العجز الشامل: ويعرف بأنه الفرق بين اجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استعاد مدفوعات إهتلاك الديون الحكومية وبين اجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية والغير ضريبية مضافا إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم المورد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تفرضها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الإقتراض من البنك المركزي. غير أن الأخذ بهذا

[1] صبرينة كركودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 171،172.

[2] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في معالجة الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2013-2014، ص 115.

المفهوم يستبعد عاملا مهما من عوامل عجز الميزانية العامة للدولة في البلدان المتخلفة ألا وهو مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية التي أصبحت الآن عبنا كارثيا على هذه الدول وهو العبء الذي نجم من علاقات الإستغلال الغير متكافئة التي وقعت فيها تلك الدول في سوق الإقتراض الدولي ويوحي الأخذ بهذا المفهوم إلى نتيجة معينة أنه لابد في نهاية المطاف أن يتصبح وضعية الميزان ايجابية لكي يغطي ولو جزء من فوائد الدين الجاري.

3. أسباب عجر الميزانية العامة:

لا يمكن إرجاع سبب حدوث ظاهرة العجز في الميزانية العامة الى سبب وحيد لأنها ظاهرة مركبة ومعقدة ترجع أسبابها إلى شبكة من العوامل التي تسهم في حدوثها، فتزايد الاعتماد على السياسة المالية العامة لمعالجة مشكلات الدورة الاقتصادية في البلدان المتقدمة، ونمو الإنفاق العام بمعدلات تفوق نمو الإيرادات العامة يؤدي إلى هذه الظاهرة، كما أن زيادة الإنفاق الاستثماري والحاجة الى ذالك في البلدان النامية بصورة أصبحت فيها المالية مضخة أساسية للنمو وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي ولد ومهد لهذه الظاهرة، لذالك من التفريق بين العجز بوصفه وسيلة أو ظاهرة[1]،و يمكن إجمال الاسباب بما يأتي:

أ. عدم مواكبة الموارد والايرادات العامة للنمو الحاصل في النفقات العامة، بل اتجهت بعض الدول النامية نحو الانخفاض مما فاقم عجز الميزانية، وهنا يمكن السبب في الضعف الشديد الذي تتسم بها العبء الضريبية التي تقاس بنسبة حصيلة الضريبة الى الناتج الإجمالي، حيث تتراوح هذه النسبة في الدول النامية بمعدل مقدار (15%) في حين تبلغ في الدول المتقدمة (30%) كمعدل، وترجع والطاقة الضريبية في البلدان النامية إلى العديد من العوامل منها انخفاض متوسط دخل الفرد، وعدم خضوع أصحاب الدخول العليا للضرائب تبعا لنفوذهم السياسي والاجتماعي، والاعفاءات وانخفاض الوعي الضريبي لدى المواطنين، وكذلك جمود النظام الضريبي وعدم تطويره لخدمة أهداف التنمية من حيث المعدل والتحصيل، وتدني المستوى المهني والتقني للعاملين في الجهاز الضريبي وتفشي الفساد،

[1] الحاج حسن، **عجز الموازنة المشكلات والحلول**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أيار،2005 ، ص 2.

وانتشار حالات التهرب الضريبي وبروز ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة على بعض الخدمات كرسوم الكهرباء والماء وغيرها وكذلك المستحقات الضريبية المتأخرة والتي لم يتم تحصيلها؛[1]

ب. يعكس حجم الإنفاق العام وتطوره مدى تطور حجم الحكومة ودورها في النشاط الاقتصادي وفاعليتها في ادارة الاقتصاد القومي الذي اخذ بالتزايد كما ونوعا .هذا ما اكد عليه الالماني (فاكنز) الذي وضح وجود علاقة ايجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، فكلما ازدادت نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي تزايد الدخل الحقيقي للفرد، ومن جانب اخر فهناك اسباب حقيقية وظاهرية (فالأسباب الظاهرية تتمثل بشكل ملخص بزيادة عدد السكان وانخفاض قيمة النقود وارتفاع معدلات واتساع اقليم الدولة في حين تتحدد الأسباب الحقيقية بعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية وإدارية وغير ذلك)، أدت الى ظاهرة تزايد الانفاق العام في جميع الدول بغض النظر عن درجات تطورها وهياكلها السياسية والاقتصادية بشكل يفوق من نمو إيراداتها، مما ادى الى ظاهرة العجز في الميزانية العامة؛[2]

ج. ارتفاع نسبة النفقات الجارية إلى اجمالي النفقات العامة، اضافة إلى نقص في مصادر التمويل للميزانية؛

د. غياب سياسة ترشيد الانفاق العام وضعف كفائته، حيث يسود على الانفاق العام طابع التبذير والإسراف في المظاهر الكمالية والتمسك بذلك، وهذا ما نجده واضحا في السيارات الحكومية الفاخرة والصرف بسخاء على بدلات السفر لكبار موظفي الدولة .تفشي حالات الفساد الحكومي مما يؤدي إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ ودقته، يرافق ذلك تردي منظومة القيم الأخلاقية وانتشار قيم الكسب السريع، والسهل مما يؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمارات العامة؛

هـ. نقص الطلب الكلي او زيادة العرض الكلي وحدوث الأزمات الاقتصادية وسعي الدولة في إطار؛

[1] الشمراني، **غادة شهير، متطلبات اصلاح وتطوير الموازنة العامة**، جامعة سعود عبد العزيز، الرياض،2010 ، ص 12.

[2] العلى عادل، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، دار ثراء للنشر، عمان،2009 ، ص 58.

و. معالجتها لهذه الأزمات باللجوء إلى العجز المقصود. ومن جانب اخر فان الكثير من الدول النامية التي اعتمدت على تمويل التنمية بالعجز، ازداد العجز في موازنتها العامة، بعد أن فشلت جهودها التنموية؛

ز. تزايد الانفاق العسكري بالشكل الذي يجعله يتبوأ دورا لا يستهان به في رفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات عالية لاسيما في الدول التي تتعرض لتهديدات خارجية كبيرة، ويشمل الانفاق العسكري على الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية واستيراد الاسلحة والمعدات وكلف صيانتها وكلف الاستعانة بالخبرات الأجنبيي.[1]

4. أساليب معالجة عجز الميزانية العامة:

يتم علاج عجز الميزانية من خلال عدة طرق متمثلة أساساً في:

أ. معالجة العجز بواسطة الإقراض:

– الإقتراض الداخلي: تعد القروض الداخلية من أهم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة، فتستعمل لتعبئة المدخرات وتمويل الإنفاق العام على وجه التحديد، بحيث تلجأ إليها الدولة عند عجز السياسة الضريبية عن تغطية النمو المتزايد في النفقات العامة.

وتعرف القروض بالدين العام الداخلي، بأنها مجموعة الأموال المقترضة من قبل الحكومة، وتكون الجهات المقرضة ممثلة في الجمهور والمؤسسات المالية غير مصرفية والجهاز المصرفي، كما يعتبر اللجوء إلى القروض الداخلية بواسطة أدوات الدين العام الممثلة في سندات الخزينة من الأساليب الرئيسية لتمويل عجز الميزانية العامة، لأنه في هذه الحالة يمول العجز بمدخرات حقيقية لا تؤثر في نمو العرض النقدي ومنه لا يكون لها التأثير في زيادة المستوى العام للأسعار، بحيث تعرف هذه القروض بالقروض الحقيقية لأنه في هذه الحالة يتم التخلي عن جزء من القوة الشرائية التي يمتلكها الأفراد والوحدات الاقتصادية لصالح الدولة[2].

[1] حامد واحمد زهير، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2007 ، ص 236.

[2] زغلول رزق، اتجاهات الدين العام في مصر وكيفية ادارته، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 13، جامعة القاهرة، 2002، ص06.

– **الإفتراض الخارجي**: تلجأ الدولة لهذا التمويل عندما تكون مصادر التمويل الداخلية عاجزة أو تكون الدولة بحاجة لعملات أجنبية لتغطية عجز ميزان مدفوعاتها، وبالتالي نلاحظ أن الدولة تلجأ لهذا النوع من الإقتراض عندما لا تكون المصادر الداخلية كافية لتمويل عجز الموازنة العامة، لذلك تلجأ للمصادر الخارجية لأنه هو السبيل الوحيد لعلاج وتمويل هذا العجز، وهو عبارة عن عقد يربط الدولة مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأيضا المؤسسات الإقليمية بحيث يكون هذا العقد بالعملات الأجنبية.[1]

ب. معالجة العجز بواسطة ترشيد الإنفاق العام:

يقصد بترشيد الإنفاق العام التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم من رفاهية المجتمع، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها وترتيب هذه الأهداف وفقاً لأهميتها النسبية بما يتفق والمرحلة التي يمر بها المجتمع.
كما يعمل ترشيد الإنفاق العام في معالجة عجز الميزانية العامة وذلك من خلال خفض الميزانية وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم واحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية[2].

ج. معالجة العجز بواسطة الإصدار النقدي:

يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية، فهذه السياسة التي تعد تمويلاً للعجز أو تمويلاً تضخمياً، هي زيادة تستهدف بها الدولة تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي لأنه يترتب على اصدار النقود الجديدة غير المغطاة ارتفاعاً في الأسعار، وهذه الضغوط تفاوت قوتها على حساب مرونة الجهاز الإنتاجي.

[1] المرجع السابق، ص08.

[2] محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنظباط بالأهداف دراسة تقيمية لسياسة الإنفاق العام خلال الفترة (1990-2009)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص56.

ونظرا لما لهذه الطريقة من آثار سلبية على الاقتصاد، فان الدول نادراً ما تلجأ إليها في عملية تمويل عجز الميزانية العامة، وتستند في القيام بالإصدار النقدي الجديد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه، كما تقوم بتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها، وتحديد كمية الإصدار.

د. معالجة العجز بواسطة الضرائب:

تعتبر الضرائب من أهم الركائز الأساسية لميزانية الدولة، فنجد أن معظم الدول تحاول دائما تطوير هيكلها الضريبي من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية.

وتعمل جاهدة لمكافحة التهرب الضريبي بجميع أنواعه ومعاقبة المتهربين من دفع الضرائب، ففي الدول المتقدمة يقدسون الضريبة لما لها من دور فعال في تمويل الموازنة العامة للدولة، لذلك نجد أن الإيرادات الضريبية تحتل نسبة عالية من ايرادات الميزانية على عكس ما هو موجود في الدول النامية، فهي تمثل نسبة قليلة ومحتشمة بسبب هشاشة الأنظمة الضريبية في هذه الدول التي ساعدت على تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وتبني الموارد المالية للموازنة واتساع الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، وبالتالي تزايد العجز في الميزانية العامة، لذلك فان إعادة اصلاح الأنظمة الضريبية والسهر على تنظيم القطاع الضريبي يؤدي إلى التقليل من هذه الآثار، وتعتبر السياسة الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتمويل عجز الميزانية العامة وذلك سواء برفع نسب ضرائب معينة أو استحداث أنواع جديدة من الضرائب.[1]

رابعًا: السياسة التجارية مفهومها وادواتها

أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي ككل، من خلال تأثيرها على مستوى الانتاج والعمل على توفير الدافع على مواصلته وتطويره، ومن ثم العمل على إيجاد منافذ لتصريف منتجاته عبر الأسواق الأجنبية، حتى يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي للواردات عن طريق الصادرات، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدولة بصورة عامة .

[1] حمدي بن محمد بن صالح، توازن المالية العامة، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2003، ص 164.

إلا أن ذلك لا يتأتى إلا بالعمل على تنظيم التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني باستخدام أداة هامة تتمثل في السياسة التجارية التي تستخدم في تأثيرها على الجوانب الاقتصادية المختلفة التي تحدد في ظل مذهبي الحرية والتقييد.

إن السياسة التجارية هي مجموعة من الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا الأهداف معينة، فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية.[1]

1. مفهوم السياسة التجارية:

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب اقتصادية مختلفة، قصد تحقيق أهداف خاصة بها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

من التعاريف المتداولة، تلك التي ترى بأن السياسة التجارية هي عبارة عن "مجموع الاجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة" .[2]

كما تعرف السياسة التجارية بأنها: " مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار قيمة عملتها الوطنية" .[3]

كما يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما: "تلك الإجراءات أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته".[4]

---

[1] الدكتور يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 69.

[2] أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص147 .

[3] عبدة مسعد رئيف محمد، مقدمة في التجارة الخارجية – دراسة أوضاع الاقتصاد المصري، دار الثقافة العربية،2007 ، ص 141 .

[4] محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1978، ص 167 .

2. أهداف السياسة التجارية

إن تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية، هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف كما يلي:

أ. الأهداف الاقتصادية: وتتلخص في:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الحاضنة لنموها وتطورها؛
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن؛
- زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة لها؛
- حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك؛
- حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الدول.[1]

ب. الأهداف الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع؛
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع؛[2]
- العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.[3]

ج. الأهداف السياسية والاستراتيجية: ولعل أبرزها ما يلي:

- توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي؛

---

[1] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 300.

[2] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 236.

[3] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 300.

– العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.[1]

3. أدوات السياسة التجارية:

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي باتخاذ العديد من إجراءات تؤثر في علاقاتها التجارية مع الشركاء الاقتصاديين، لذا فهي تختار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية وفي مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية والتي تتمثل في الوسائل السعرية، الكمية والوسائل والأساليب التنظيمية وهي كما يلي:

أ. الادوات السعرية

– **الرسوم الجمركية:** الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية دخولا او خروجا وغالبا ما تفرض الرسوم الجمركية على الواردات اما الصادرات فقد تفرض الرسوم عليها في ظروف خاصة، بهدف المحافظة على توفر السلع التمويلية في الداخل، ومنع تسرب المنتجات الأساسية إلى الأسواق الأجنبية، أو حماية الصناعات المحلية وعدم خروج المواد اللازمة لها إلى الأسواق الأجنبية.

ويطلق مصطلح "الرسوم الجمركية" عادة اليوم على الرسوم المفروضة على الواردات، وهي الوسيلة التقليدية لتطبيق سياسة الحماية التجارية.

ويمكن التمييز بين أنواع الرسوم الجمركية، أما على اساس كيفية تقدير الرسم، أو على اساس الغرض المنشود من فرضه. فمن حيث كيفية تقدير الرسم يمكن التفريق بين الرسوم القيمية والرسوم النوعية، والرسم المركبة، أما من حيث الغرض المنشود من فرض الرسم، فيمكن التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية.[2]

[1] فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2012 ، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص 17.

[2] محمد دياب، نفس المرجع السابق، ص ص 318-319.

– **الإعانات:** تشمل الاعانات عددا من الاجراءات الهادفة إلى تيسير الأمر على المصدرين (وأحيانا على المستوردين، اذا ارادت الدولة أن تمكنهم من بيع سلعة في الداخل بأسعار تقل عن اسعار الشراء في الخارج)، تشجيعا لهم على دخول الاسواق العالمية، ولذا فهي تسمى في الغالب "اعانات التصدير"، ويمكن التفريق بين نوعين من الاعانات:

الاعانات المباشرة: التي تتمثل في تقديم مبالغ نقدية إلى المنتجين المصدرين. وهي الشكل الأبسط والأكثر انتشارا في الماضي لتسهيل الدخول الى الاسواق العالمية.

الاعانات غير المباشرة: التي تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات بهدف تحسين قدرته المالية، مثل الاعفاءات الضريبية أو تخفيض الضرائب.[1]

– **الإغراق:** وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الاثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا اليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية الى الاسواق الأجنبية. ويمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين انواع ثلاثة من الإغراق: الاغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقق الغرض المنشأ من أجله، والاغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة يستند الى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

ويشترط لنجاح سياسة الاغراق انفصال الأسواق عن بعضها وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الاسواق كل بحسب ظروفه، وخاصة بحسب مرونة الطلب السائدة به، فحيث المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع وحيث المرونة الأعلى يبيع بثمن منخفض.[2]

– **تخفيض سعر الصرف:** يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية المقومة بالوحدات النقدية الاجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا او فعليا في

[1] محمد دياب، نفس المرجع السابق، ص ص 323-324.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 291-292.

نسبة الوحدة الى الذهب او لم يتخذ. وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الاثمان المحلية مقومة بالعملات الاجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.[1]

ب. الوسائل الكمية:

من اهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد.

– نظام الحصص: ظهر هذا النظام أول مرة في الحرب العالمية الأولى، وتلجأ إليه الدولة في فترات معينة مثل ما فعلت فرنسا لحماية منتجاتها الزراعية عندما تدهورت أسعار الواردات وأصبحت تهدد المنتجات المحلية. وهناك طرق عديدة لتطبيق نظام الحصص يمكن تلخيصها فيما يلي:

نظام الحصة الإجمالية: ويتم بمقتضاها تحديد الكمية الواجب إستيرادها من طرف الدولة خلال فترة زمنية محددة، دون أن توزعها ما بين الدول المصدرة والمستوردين الوطنيين.

نظام الحصة الموزعة: في هذا النظام توزع الدولة الكمية الواجب إستيرادها بين مختلف الدول المصدرة للسلعة من خلال نسب مئوية من الكمية المسموح إستيرادها خلال مدة معينة.

نظام الحصة الضريبية: تفرض الدولة رسوم جمركية منخفضة على الكميات الواجب إستيرادها خلال تلك الفترة، أما من يستورد فوق هذه الكمية خلال نفس الفترة فإنه تطبق عليه رسوم جمركية أكثر ارتفاع.[2]

– تراخيص الاستيراد: وغالبا ما يصطحب نظام حصص الاستيراد بنظام الرخص أو التراخيص ومعناه أنه لا يجوز الاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد. فحامل الإذن أو الترخيص هو وحده الذي يحق له أن يستورد السلعة. وعند اذن تحدد لكل تاجر حصة معينة يقوم باستيرادها ويتحدد استيراده بمقدارها، أي أن نظام رخص الاستيراد يحدد حصة كل مستورد من الكمية المستوردة وإنما تقوم الصعاب عند تحديد هذه الحصة وغالبا ما يتم

[1] زينب حسين عوض الله، نفس المرجع السابق، ص 293.

[2] الويزة قطاف، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013، ص 25.

تحديدها على اساس نصيب التاجر من واردات نفس السلعة في فترة سابقة بو الفكرة في نظام رخص الاستيراد هي منع الاندفاع على الواردات.[1]

ج. الوسائل التنظيمية:

– **المعاهدات التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي او اداري وعادة ما تتضمن احكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة واحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل على ان اهم ما تتضمنه من مبادئ واكثرها شهرة هو "مبدا الدولة الأولى بالرعاية"، وبمقتضاه تتعهد الدولة بان تمنح الأخرى المزايا الممنوحة منها لمنتجات أو المواطني اي دولة ثالثة وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها أي دولة أخرى.

– **الاتفاقات التجارية:** وهو تعاقد يتناول امور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين، عن المعاهدات التجارية بقصر مدته حيث يغطي عادة سنة واحدة. وقد تعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزاراة الاقتصاد او التجارة الخارجية، وتتضمن عناصر تتفاوت بحسب الأحوال كالإشارة الى الاجراءات التي تتبع في التبادل التجاري أو تحديد الكميات او القيم او بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين.

– **اتفاقات الدفع:** هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى.

– **الاتحاد الجمركي:** ويتفق هذا الشكل مع منطقة التجارة الحرة من حيث الغائه الرسوم الجمركية والقيود الكمية والادارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.[2]

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص ص 262-263.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ، ص ص 297 -299.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للميزان التجاري والعجوز المزدوج في الجزائر

المطلب الأول: دراسات عربية

1. دراسة: إهاب مختيش، بعنان: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلو الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019/2018

هذه الدراسة إلى تحليل العالقة بين تقلبات سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات من خلال تحديد تهدف مختلف الجوانب النظرية الخاصة بألية الصرف ومكونات ميزان المدفوعات إضافة إلى التطرق للعالقة التفاعلية بينهما، وهذا بالاعتماد على الأسلوب القياسي من خلال استعمال اختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المستند على مقاربة الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة وهذا للتحقق من وجود عالقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الميزان التجاري وسعر الصرف وسعر البترول في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) وأشارت النتائج التطبيقية إلى وجود عالقة جوهرية بين رصيد الميزان التجاري وسعر البترول نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري ولكن هذه العالقة كانت ضعيفة فيما يخص سعر الصرف، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على الاختبارات الخاصة بدراسة السببية حيث بينت النتائج أن هذه العالقة موجودة بين الميزان التجاري وسعر البترول لكنها تكاد تكون معدومة فيما يخص سعر الصرف.

2. دراسة: أبو عبيدة عربي القاسم، بعنوان: أثر التمويل المصرفي عل الميزان التجاري في السودان (2005–2017): مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تمويل)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2019.

هدفت الدراسة على توضيح التالي: التعرف على التمويل المصرفي وأهميته وأنواعه ودراسة العوامل المؤثرة على الميزان التجاري في السودان وقياس درجة تأثير التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان.

حيث تناولت الدراسة أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة من (2005-2017) وتمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية ما هي درجة تأثير التمويل المصرفي على الميزان التجاري وكذلك ما هي مخاطر التمويل المصرفي التي تؤثر على الميزان التجاري، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وسعت الدارسة الاختبار الفرضيات التالية: توجد عالقة طردية بين تمويل الصادرات والميزان التجاري وكذلك تؤثر مخاطر التمويل المصرفي على الميزان التجاري. وأظهرت الدراسة عدة نتائج: وهي وجود عالقة طردية بين التمويل الصادرات والميزان التجاري وكذلك مخاطر التمويل المصرفي تحدث أثراً سالباً على الميزان التجاري بحيث ينعكس على زيادة العجز في الميزان التجاري.

ومن أهم التوصيات الدراسة: العمل على زيادة التمويل في المشاريع والأنشطة ذات المردود الاقتصادي مما يودي إلى زيادة الصادرات وبالتالي حدوث فائض في الميزان التجاري وكذلك العمل على وضع السياسات المتعلقة بزيادة تمويل الصادرات للتقليل مخاطر التمويل المصرفي وبالتالي يؤثر على إيجاباً على المي ازن التجاري.

3. دراسة: بوفنغور خديجة، بعنوان: تقييم بدائل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة –دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2021/2020.

استهدفت الدراسة إبراز طبيعة عجز الميزانية العامة في الجزائر وأساليب تمويله خلال الفترة (2000-2019) وتقييمها من خلال دراسة تأثيرها على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الميزانية العامة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل نفقاتها ما جعلها عرضة لتغيرات أسعار النفط في السوق العالمية، ومن هنا لجأت الحكومة الجزائرية إلى إنشاء صندوق ضبط الايرادات لامتصاص فائض الجباية البترولية المقدرة على أساس سعر النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة، واستخدامها في تمويل عجزها التي تمكنت من تحقيق استقرار للميزانية خلال الفترة (2000-2014)، إلا أن هذا الاعتماد المتواصل على موارد الصندوق

خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط بداية منتصف 2014 أدى إلى تآكل موارد الصندوق ونفاد رصيده سنة 2017، لتلجأ الحكومة الجزائرية إلى اعتماد أسلوب التمويل غير التقليدي كبديل لتمويل العجز الموازني الذي أثر سلبا على العديد من المؤشرات الاقتصادية كالتضخم والبطالة مع اتخاذها لمجموعة من الإجراءات حول ترشيد الاتفاق العام، تخفيض قيمة العملة الوطنية، الإصلاح الضريبي واطلاق القرض السندي، إلا أن كل هذه الإجراءات والأساليب المعتمدة خلال فترة الدراسة حققت تعافي على المدى القصير والمتوسط لعجز الميزانية العامة دون معالجته.

وعليه فإن عجز الميزانية وأساليب تمويله في الجزائر يرتبط بالدرجة الأولى كغيره من المؤشرات الاقتصادية بأسعار النفط في السوق العالمية وهو ما يؤكد خطورة الوضعية الاقتصادية للبلد، لذا يبقى الحل ليس في استحداث آليات اقراض جديدة بل في استحداث موارد تمويل حقيقية من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني.

4. دراسة، لويزي سارة، بن حبيلس بشرى، بعنوان: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الجزائري (2008–2017)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2018/2017.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة التطورات الحاصلة في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2008 2017 وتحديد أهم أسباب العجز فيها إضافة لإبراز الآثار الإيجابية والسلبية للقرارات التي تم اتخاذها من طرف الدولة لعلاج هذه المشكلة، مع توضيح أهم الإصلاحات التي يمكن للدولة اتخاذها مستقبلا وآثارها الإيجابية والسلبية، حيث يشكل مشكل عجز الميزانية العامة للدولة هاجسا كبيرا لدى صانعي السياسات الاقتصادية خصوصا لما ينتج عنه من آثار سلبية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ أن الجزائر على غرار العديد من الدول شهدت تزايدا ملحوظا في عجز الميزانية خصوصا مع نهاية سنة 2014 بعد التراجع الكبير الذي عرفته الإيرادات العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك باعتبار أن الجباية البترولية هي أهم مصدر للإيرادات العامة للدولة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن عجز الميزانية العامة في الجزائر هو

عجز هيكلي وليس عجزا ظرفي، ومن ثم فإن العمل على الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري هو العلاج الأنسب لعجز الميزانية فيه، في حين أن الإجراءات الأخرى ليست إلا حلولا ظرفية على المدى القصير.

5. بن قطيب خيرة، قويدر الويزة، بعنوان: مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري الجزائري خلال فترة (2000–2015)، مقال منور بمجلة المدبر، المجلد 07، العدد 01، 2020.

تهدف الدراسة هذه إلى إبراز الدور الاقتصادي الذي يلعبه قطاع الفلاحة الجزائري ومدى مساهمته في الميزان التجاري، لذا تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، فتناولنا المحور الأول واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من مؤهلات وأهمية هذا القطاع وأهم السياسات والمخططات الفلاحية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية، أما في المحور الثاني فتطرقنا إلى واقع الميزان التجاري في الجزائر ، لننتقل في المحور الأخير إلى تسليط الضوء على الصادرات الفلاحية كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر ومساهمتها في الصادرات الإجمالية وبالتالي في الميزان التجاري، والتطرق كذلك إلى الميزان التجاري الفلاحي الجزائري ، وتوصلت الدراسة إلى أن قيم الصادرات الفلاحية متذبذبة خلال أعوام الدراسة وشكلت نسب ضعيفة من إجمالي قيم الصادرات، إلا أنها اتجهت إلى الزيادة في الآونة الأخيرة، لكن قيم الواردات الفلاحية اتجهت إلى الزيادة أكبر من قيم الصادرات، وبالنسبة لقيم الميزان التجاري الفلاحي فكانت سلبية لجميع سنوات الدراسة، والذي ينعكس سلبا على قيم الميزان التجاري.

6. دراسة د. صبرينة كردودي، د. صبرينة مانع، د. سهام كردودي، بعنوان: أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مقال منور في مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 04، العدد 07، 2018.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مشكلة عجز الميزانية العامة للدولة وهي من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل؛ وتفاوتت بشأنها الآراء خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم ميزانيات الدول المتقدمة الصناعية فضلا عن البلدان النامية، وتحليل أهم العوامل المؤدية لها وكذا التركيز على طرق وأساليب تمويل العجز المالي الحكومي، وأهم الآثار الناجمة عن هذه الطرق.

وخلصت الدراسة إلى أن تمويل عجز الميزانية العامة للدول المعاصرة عادة ما ينتج عنه بعض الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، التي تؤثر بدورها على النشاط الاقتصادي، أهمها أثر مزاحمة القطاع الخاص المرتبط خاصة بحجم القروض التي تتحصل عليها الحكومة من البنوك التجارية، بالإضافة إلى الموجات التضخمية التي يمكن أن تنجم عن تمويل العجز بالإصدار النقدي.

7. دراسة: بولعراس مختار، بعنوان: هيكل الإيرادات النفقات العامة أثرها على لميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990–2017)، مقال منور في مجلة إدارة الأعمال والدراسات، المجلد 05، العدد 02، 2019.

يهدف هذا البحث إلى دراسة عجز الميزانية العامة من خلال دراسة قياسية لهيكل النفقات العامة والإيرادات العامة، وأثره على رصيد الميزانية للفترة (1990-2017)، وذلك بالاعتماد على طريقةFM-OLS ، واختبار سببية قرانجر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبأن هناك علاقة سببة من هيكل الإيرادات نحو رصيد الميزانية العامة، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من نفقات التسيير نحو رصيد الميزانية كما أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الميزانية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية.

دراسة Rocio Duran Vazquez

تحلل هذه الدراسة آثار سعر خام برنت في أسواق الاسهم في سبع بلدان في أمريكا الالتينية، وكان الهدف الرئيسي هو إجراء تحليل لبيانات قطاعات بعض الشركات بشأن العالقة بين كل مؤشر من مؤشرات الاسهم والتغيرات في أسعار النفط مستخدما أساليب إحصائية . وقد أظهرت تأثير ايجابي على مؤشرات الاسهم في أسواق أمريكا اللاتينية

دراسة : Youngho Chang 2011

تبحث هذه الدراسة في مدى استجابة أسواق الاسهم لتقلبات أسعار النفط في اليابان وسنغافورا،كوريا وماليزيا عن طريق تطبيق استجابة النبض العام والتباين من خالل تحليل البيانات

الشهرية الممتدة من 2011-1986، وأشارت النتائج إلى أن رد فعل أسواق الاسهم على صدمات أسعار النفط يختلف اختالفا كبيرا عبر الاسواق، وعلى وجه التحديد يستجيب سوق الاسهم في اليابان ايجابيا، فيحين في حالة ماليزيا هناك استجابة سلبية، أما في سنغافورة وكوريا الجنوبية فالاستجابة غير واضحة لعدم كفاءة سوق الاوراق المالية

دراسة : sulimanzakariaabdalla 2014

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار اثر الصدمات التي تشهدها أسعار النفط الخام على عوائد وتقلبات سوق الاوراق المالية في السودان.

وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي على بيانات يومية لاسعار النفط وقيم إغالق المؤشر العام لسوق الخرطوم الاوراق المالية خلال فترة 2008-2014

الفصل الثاني

العلاقة بين العجز الخارجي

والعجز الداخلي في الجزائر للفترة

2020-2000

تمهيد:

تعتمد الجزائر في تنفيذ خطط التنموية الخاصة بها على المالية العامة التي تعد المؤثر الكبير على توجهات الاقتصادية في الجزائر، والمسجل أن الجزء الاكبر من العائدات المعتمد عليها محصلة من إيرادات المحروقات المرتبطة بالأسواق العالمية. ومع تعدد الخطط التنموية من قبل السلطات العمومية خاص في المرحلة الدراسة بداية من سنة 2000، وهي بداية لتجاوز مرحة الاختناقات التنموية التي شهدتها الجزائر في مراح سابقة، هذا الخطط انعكست على حجم الموازنة العامة مسجلات عجزا مستدامة خلال فترة ال دراسة2000-2020، وتعدى ذلك الى القطاع الخارجي وخاصة في جانب ميزان التجاري العاكس الى سياسات تجارية متضاربة وغير متزنة مرة بها الجزائر.

ونسعة من خلال هذا الفصل الى تحليل واقع الميزانية العامة وخصائص العجز فيها الضافة الى عجز الميزان التجاري وعلاقتهما باستخدام الادوات الكمية الحديثة.

المبحث الأول: واقع الميزانية العامة في الجزائر (2000-2020)

المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

انطلاق مشروع الإنعاش الإقتصادي 1999-2004 وبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005- 2009، حيث تم تخصيص ميزانية انفاقية ضخمة قدرت بـ7 ملايير دولار لمشروع الإنعاش الإقتصادي موزعة على سنوات المشروع، و50 مليار دولار لمشروع دعم النمو الإقتصادي موزعة على سنوات المشروع، وموازاة مع ذلك ارتفعت أسعار البترول من17.97 دولار للبرميل سنة 1999 إلى حوالي 38.27 دولار للبرميل سنة 2004، كما شهدت 2006 التسديد المسبق للديون الخارجية وتم تخفيضها إلى حوالي 4.7 مليار دولار وهي ديون تجارية لدى نادي لندن*.

كل هذه العوامل ساهمت في رفع وتيرة الإنفاق العام من 1080692 مليون دج سنة 1999 إلى 5191458 دج سنة 2009، وكان متوسط معدل نمو النفقات الحكومية خلال هذه الفترة يساوي 16%، واستمرت النفقات العامة في التزايد لكن بوتيرة متقاربة بين السنوات، وبلغ بمعدل نمو سنوي مركب لسنوات 1999-2010 قدره 70.14%، أي زادت النفقات الحكومية حولي خمس مرات على ما كانت عليه.

◆ **الفترة ما بين 2010-2017** : : في بداية هذه الفترة بدأ تطبيق برنامج ضخم خصصت له مبالغ مالية كبيرة قدرة بحوالي 286 مليار دولار، وهذا بهدف إطلاق مشاريع جديد الخاصة برنامج دعم النمو المطبق خلال المرحلة 2010 و2014، واستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها التابعة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق بين سنتي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي الممتد بين سنتي 2005-2009، ومن الملاحظ أن النفقات الحكومية بلغت 5,860,860 مليون دج سنة 2010 وفي سنة 2017 بلغت 6,883,215 مليون دج. في الجدول والشكل المواليين سنتطرق لتطور النفقات العامة في الجزائر:

* نادي لندن يضم البنوك الخاصة التي تمتلك ديونا على الدول والمؤسسات في الدول النامية من أجل التسديد، وصلت الدين الجزائر سنة 2006 إلى 500 مليون دولار، وقد تم تصفيتها في ما بعد، بعد زيارة رئيس الجمهورية إلى بريطانيا.

الشكل رقم (1-2) يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

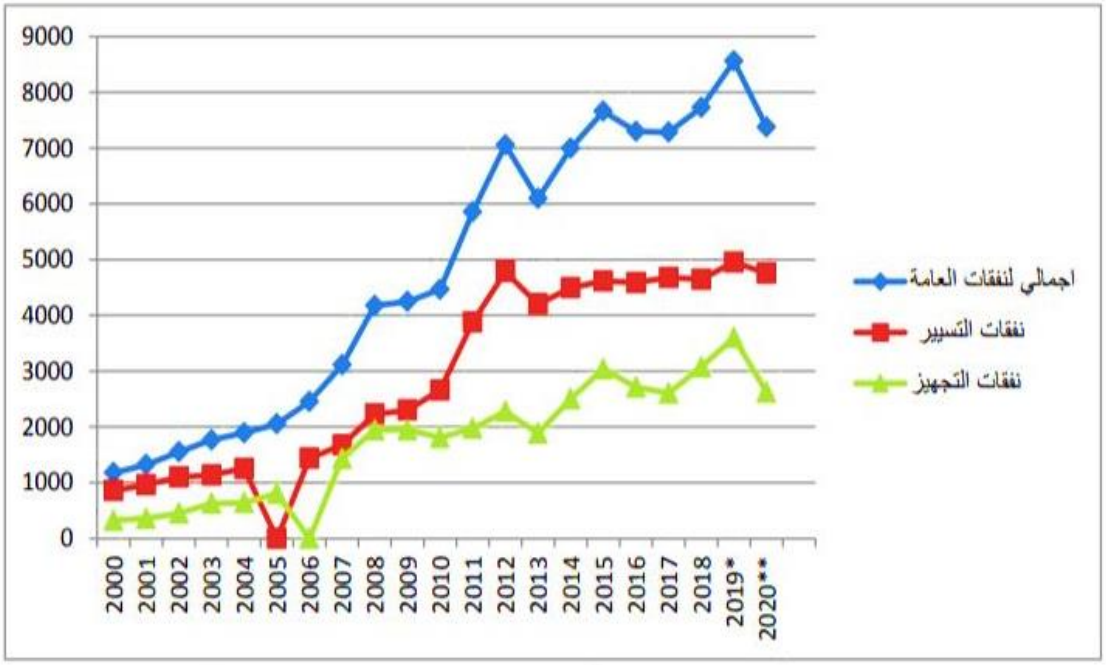

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على : معطيات الجدول

نلاحظ أن النفقات العامة للدولة عرفت ارتفاع من سنة لأخرى طوال فترة الدراسة (2000-2020) حيث انتقلت من 1178.1 سنة 2000 الى 7372,7 سنة 2020 أي بنسبة تفوق 600% خلال عشرين سنة .كذلك نلاحظ أن النفقات التسيير تحوز على نسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة على حساب نفقات التجهيز التي تعمل على زيادة التنمية .

وفي سنة 2018 ومع عودة التحسن في سعر النفط وارتفاعه الى 70 دولار للبرميل ارتفع مستوى الانفاق العام الى 7726.3 مليار دج ليصل الى 8557.2 مليار دج سنة 2019 بمعدل نمو قدره (10.75%) لكن بسبب مخلفات جائحة كورونا سنة 2020وتاثيرها السلبية التي مست الاقتصاد العالمي والتي من بينها انخفاض أسعار النفط تراجع مستوى الانفاق العام بمعدل نمو (-13.84%) ليصل اللى 7823.1 مليار دج .

وما نستنتجه هو ان الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري يتميز بالتبعية الكلية لتقلبات أسعار النفط فيرتفع الانفاق العام بارتفاع أسعار النفط وينخفض بانخفاضها .

المطلب الثاني : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

ارتفعت الايرادات العامة من1528 مليار دينار سنة 2004 لتبلغ1831 مليار دينار2007. بمعدل نمو سنوي في المتوسط 7.77 %. و في 2008 جاء في قانون المالية التكملي قيمة الايرادات الكلية 2763 مليار دينار. ليبلغ سنة 2014 و بمعدل متوسط سنوي قدره8.67 % لسنوات الاربعة الاخيرة. و الشكل التالي يوضح تطور الايرادات العامة خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (2-2) يوضح تطور الإيرادات العامة ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

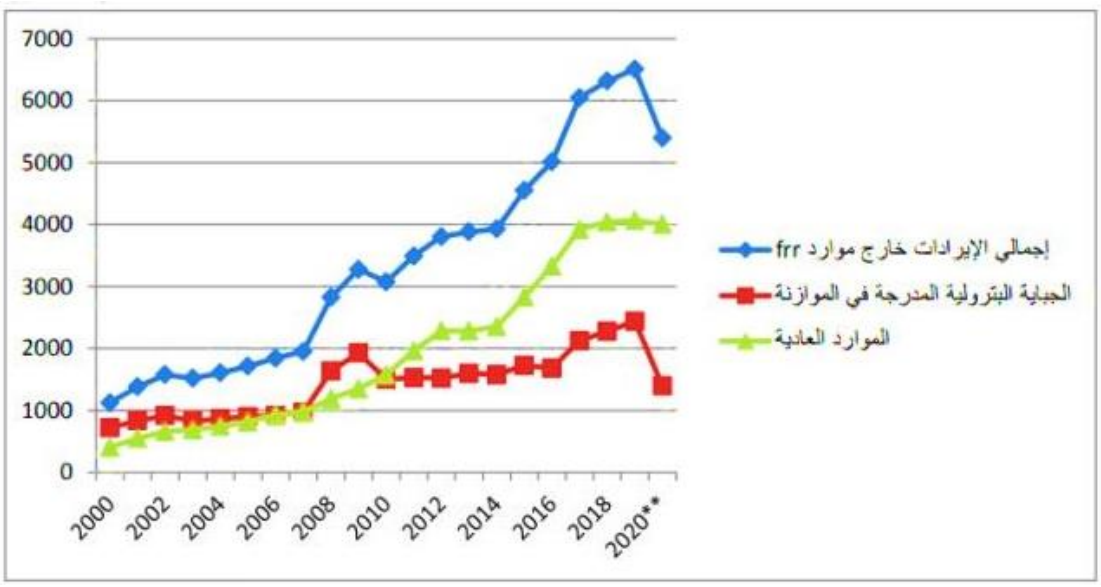

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول في الملحق

ارتفعت الايردات في السنوات2002،2001، 2003 إلى نسبة30%، كما بلغ 20% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لسنوات 2006،2007 كمتوسط .

مثلت نسبة الايرادات الجبائية 64.47 % سنة 1990 من اجمالي الايرادات العامة، و النسق العام كان لصالح الجباية البترولية فباستثناء سنة 1990، تفوقت الجباية البترولية بنسبة 51.32% سنة 1995. وهذا يدل على اعتماد الكبير على الجباية البترولية .

انخفضت نسبة الايرادات العادية إلى اجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 20.3% في 2012 إلى19.4% في 2013. بعد الارتفاع المسجل بين 2011 و 2012 بـ 0.8 نقطة مئوية وبين 2010 و 2011،1.1 نقطة مئوية. انخفضت ايرادات المحروقات في 2013 بنسبة 12.1 % بعد ارتفاع قدره5.1% في 2012، مقفلة سنة 2013 بمبلغ قدره 3678.1 مليار دينار. [1]

بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية سنة 2008 وانعكاسها سلبا على أسعار النفط اين وصل الى 62.2 دولار للبرميل تراجعت الإيرادات العامة في سنة 2009 مقارنة بالنسبة السابقة فبلغت 3676 مليار دج بسبب انخفاض موارد صندوق الضبط الى 400.7 مليار دج بعد ان كانت 2288.2 مليار دج في سنة 2008 ،لتشهد الإيرادات العامة بعد ذلك تحسن حتى سنة 2012 لتصل الى 6339.3 مليار دج وذلك بسبب الارتفاع التاريخي في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 111.0 دولار امريكي [2]. ثم بعد ذلك تعاود الانخفاض من سنة 2013 الى غاية سنة 2016 ، ويرجع ذلك لتهاوي أسعار البترول في الأسواق الدولية وبلوغ قيمته 45 دولار للبرميل سنة 2016 ومنه عودة الجباية العادية للواجهة (3329.03 مليار دج) لتقليل انخفاض الجباية البترولية (1682.47 مليار دج)

وفي سنتي 2017 و2018 و2019 شهد اجمالي الإيرادات خارج موارد frr ارتفاع ملحوظ مع التحسن النسبي المسجل في أسعار المحروقات لكن سرعان ما رجع هذا الانخفاض سنة 2020 اين وصلت الى 5395.5 مليار دج شكلت منها الإيرادات العادية 4001.1 مليار دج في حين لم تتعدى الجباية البترولية 1394.7 مليار دج وهذا بسبب تداعيات جائحة فيروس كرونا .

[1] تقرير بنك الجزائر 2008.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر ،التطور الاقتصادي والنقدي ،2012،ص118

المطلب الثالث: عجز الميزانية في الجزائر للفترة 2000-2020.

انخفض العجز إلى 3.63% للفترة 2001-2005. وسجل أقل عجز سنة 2001 بنسبة 1.39 % بنسبة لمجموع الإنفاق العام. و من سنة 2002 أخذ منحى العجز في ارتفاع ويرجع ذلك للمخططات التنمية المتبعة وسياسة الإنفاقية التوسعية، فبلغ العجز 15.17 % عام 2003 ليصل إلى36.62 % عام 2006. وتضاعفت نسبة العجز بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2010 سجل19.91%، ويبرر ذلك الزيادة في حجم الإنفاق المتفوقة على الإيرادات بسبب زيادة كتلة الاجور من جهة وبرامج الإنفاق الإستثماري المختلفة. حيث بلغ العجز سنة2013، 3059 مليون دينار بنسبة من إجمالي الإنفاق العام 44.48%، هذا شهدت السنوات الأخيرة تقارب في معدلات العجز وكان متوسط نسبة العجز بالنسبة إلىGDP للفترة 2011-2014 يعادل 16.93%.

حيث بلغ متوسط العجز المالي بالنسبة إلىGDP للفترة (4.03%) للفترة 1996-2000. واستمر هذا المتوسط بالتحرك بنفس الاتجاه خلال السنوات اللاحقة إذ انخفض إلى (3.63%) للفترة 2001-2005. وسجل أقل عجز سنة 2001 بنسبة 1.39 % بنسبة لمجموع الإنفاق العام.

كشفت الانخفاضات الحادّة التي عرفتها أسعار البترول منذ جوان 2014 مدى ضعف المالية العامة .ولقد تجسّد هذا الضعف في اختلالات عميقة في سنتي 2015 و2016. ترافقا مع تدابير السياسة الميزانية غير المناسبة المتخذة خلال الفترة2018 - 2015 ، أدت هذه الاختلالات إلى نفاذ رصيد المدخرات المالية الصافية للدولة (صندوق ضبط الايرادات FRR)، تزامنا مع اللجوء إلى التمويل النقدي (خلق نقدي)للعجز في الأرصدة الكلية للخزينة العمومية.

وإذا كان العجز بداية من سنة 2015 أثر الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، الا ان العجز لم يقل وقت كان سعر البرميل يجاوز 100دولار، فلاختلالا ت في عجوزات الميزانية المتتالية ترجع الى

سوء توجه النفقات العامة وارتفاعها بداية من سنة 2010 إضافة الى انخفاض الجباية البترولية وضعف وعدم الكفاءة في تحصيل الضريبة العادية.

هذا النهج لم يقلص العجز الميزانية سنة 2018 سوى بـ 1.8 % ليبلغ نسبة 4.8% من اجمالي الناتج الداخلي (- 974.9 مليار دينار) مقابل 6.6% في 2017. ولم يتقلص العجز الميزانية للرصيد الإجمالي سوى بـ 75.2 مليار دينار، بالغا 1515.1 مليار دينار بسبب ارتفاع صافي القروض بفائدة الخزينة العمومية.

الملاحظ أن الحكومة لجأت إلى تنظيم ميزانياتها باستخدام وسيلة التمويل بالعجز، وذلك لتمويل جزء من نفقات الخدمات العامة، بسبب زيادة النفقات الاعتيادية دون أن ترافقها زيادة مماثلة أو مقاربة في الايرادات العامة وهذا ما أدى إلى زيادة وسيلة التمويل بالعجز وبشكل متواصل كما هو مبين في الشكل التالي:

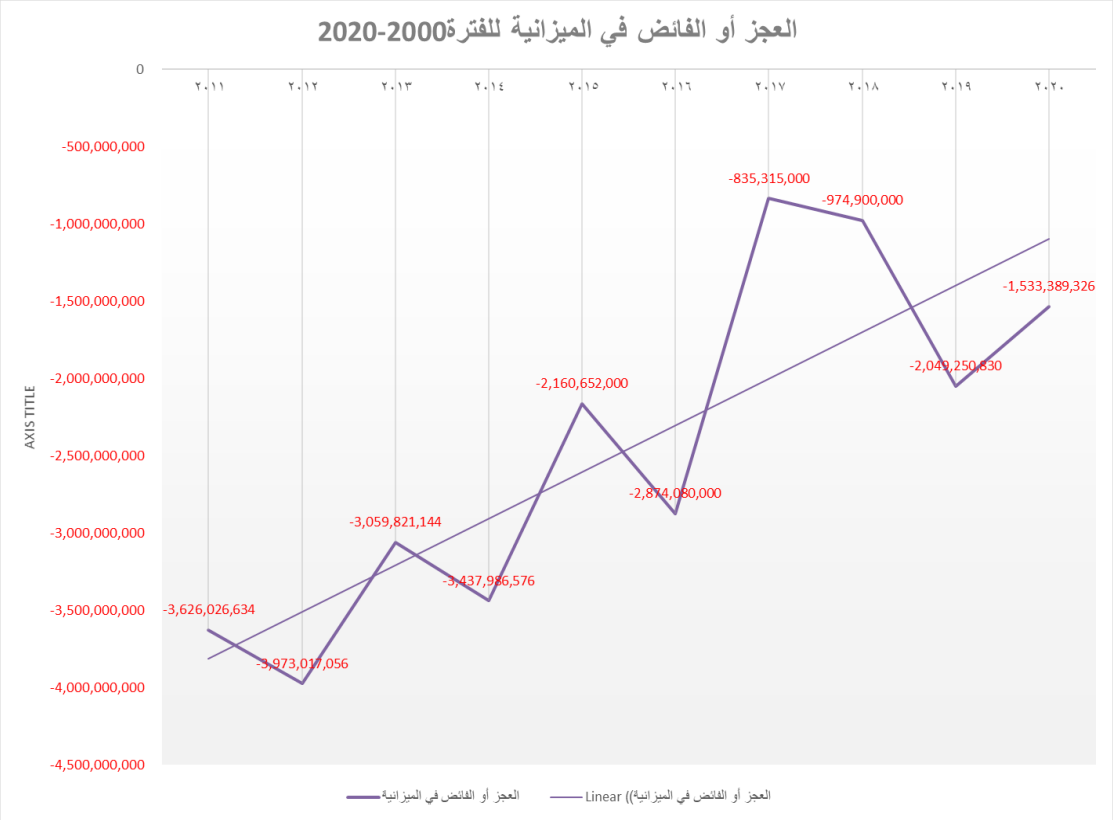

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول في الملحق .

إن استمرار العجز في الميزانيات المتتالية مسجلا أرقاما متفاوه، يعبر عن السياسة التوسعية المنتهجه من طرف الحكومة. رغبة منها في مسايرة لبرامج النمو الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو مقبولة والحفاظ على النهج الاجتماعي لدولة من خلال زيادة الإنفاق على الحاجات الاجتماعية وتكفل الحكومة بذلك.

المبحث الثاني: واقع العجز التجاري في الجزائر (2000- 2020)

المطلب الاول: واقع الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2020.

تعتمد صادرات الجزائر على قطاع المحروقات الممثل لنسبة الاكبر في قيمة الدولارات المحصلة للاقتصاد الجزائري، وهو مرتبط بسوق الطاقة في العالم وسعر برميل النفط، رغن ان الجزائر اعتمد في صادراتها علة الغاز، ورغم العديد من المحاولات لتنويع الصادرات خارج المحروقات تبقى مساهمة القطاعات الاخرى ضئيلة والجدول التالي يوضح تطرو صادرات الجزائر للفترة 2000-2020م.

جدول رقم (1-2)

حجم الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2020

السنة	القيمة (مليون دينار جزائري)
2000	1657215.6
2001	1480335.8
2002	1501191.9
2003	1902053.5
2004	2337447.3
2005	3421548.3
2006	3979033.9
2007	4214163.1
2008	5095019.7
2009	3347636
2010	4333587.4
2011	5374131.3
2012	5687369.4
2013	5217099.8
2014	4917598.2

2015	3537186.7
2016	3277716.4
2017	3928295.6
2018	4795230
2019	3901000
2020	2610000

من اعداد الطلبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء

أولا: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية :

يتضح من خلال الجدول 2 ادناه التركيب السلعي للصادرات الجزائرية

الجدول رقم (2-2) : التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة : مليون دينار جزائري .

سنة/سلع	المواد الغذائية	التموين الصناعي	الوقود ومواد التشحيم	اللالات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع غير مذكورة في مكان اخر	إجمالي صادرات
2000	2651.5	38281.7	1611973.6	2983	1160.1	165.7	0	1657215.6
	0.15	2.13	97.26	0.18	0.07	0.009	0	%100
2001	2220.5	44262	1428968.1	2664.6	1924.4	296.1	0	%100
	0.14	2.98	96.52	0.17	0.12	0.02	0	%100
2002	3332.5	48984.9	1441876.7	3445.2	1812.8	1745	0	1501191.9
	0.22	3.26	96.04	0.22	0.12	0.11	0	%100
2003	**3559.2**	**44030.2**	**1850067**	**1247.2**	**923.4**	**2226**	**0**	**1902053.5**
	0.18	2.31	97.26	0.06	0.04	0.11	0	**% 100**
2004	5294.6	41111.2	2286309.3	1210.5	2739.9	782.4	0	**2337447.8**
	0.22	1.75	97.81	0.05	0.11	0.03	0	**%100**
2005	5027.7	57840.5	3355000	17745	1390.3	5152.2	0	**3421548.3**
	0.14	1.69	98.05	0.05	0.04	0.04	0	**%100**
2006	6168	7274.3	3895736.2	1243.3	2261	839.6	0	**3979000.9**
	0.15	1.82	97.81	0.05	0.11	0.03	0	**%100**

2007	6413.2	82220.2	4121790.4	761.4	1894.2	1083.7	0	**4214163.1**
	0.15	1.95	97.54	0.03	0.03	0.70	0	**%100**
2008	7457.9	78125.4	4970025.1	1575.8	18889.2	35946.4	0	0421463.1
	0.14	1.53	97.54	0.03	0.03	0.70	0	**%100**
2009	8464.8	64788.5	3270227.5	1582.5	1547.6	1025.1	0	**334636.0**
	0.25	1.93	97.68	0.04	0.04	0.03	0	**%100**
2010	24006.9	86219.4	4220106.0	1481.6	987.8	785.7	0	**4333587.4**
	0.55	1.98	97.38	0.03	0.02	0.01	0	**%100**
2011	26045.3	121265.7	5233836.8	994	1207.5	782.1	0	**5374131.3**
	0.48	2.25	97.38	0.01	0.02	0.01	0	**%100**
2012	24477.9	131997.1	55277365	1490	102 7	639.9	0	**26179.0**
	0.43	2.38	97.38	0.01	0.02	0.01	0	**%100**
2013	32300.7	124219	5057546.9	1106.7	1108.8	817.6	0	**5217099.8**
	0.61	2.38	96.94	0.02	0.02	0.01	0	**%100**
2014	26179.0	180190.3	4709622.4	856	251.1	499.2	0	**4917598.2**
	0.53	3.66	95.77	0.017	0.005	0.01	0	**%100**
2015	23723.3	171539.9	3339435.1	733.7	1103.5	651.1	0.2	**3537186.7**
	0.67	4.84	94.40	0.02	0.03	0.01	0	**%100**
2016	36118	1564.36.4	3080035.2	1444.4	177.1	3417.5	87.8	**3277716.4**
	1.10	4.77	93.26	0.04	0.005	0.10	0.002	**%100**
2017	38984.6	165511.9	3714143.9	1319	2338.7	.5994 9	2.7	**3928295.6**
	0.99	4.21	94.54	0.003	0.05	0.15	0	**%100**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للاحصاصيات

من خلال الجدول رقم 2 يتبين لنا أن التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017

يتحدد في المجموعات التالية:

أ .**الوقود ومواد التشحيم** :تحتل هذه المجموعة المرتبة الأولى بنسبة 96.63 % خلال الفترة 2000-2017، ونلاحظ هيمنة هذه السلعة والمتمثلة في صادرات البترول ومشتقاته على باقي صادرات السلع

الأخرى حيث انتقلت من51715 مليون دينار سنة 2000 إلى3714143.9 مليون دينار سنة

2017 وهذا راجع إلى زيادة الطلب العالمي على الطاقة وارتفاع أسعار البترول في حين سجلت

صادرات مواد الطاقوية أعلى قيمة لها سنة 2012 وما قيمتها 5527736.5 مليون دينار بنسبة

98.22% من إجمالي الصادرات، وأدنى قيمة مسجلة لها سنة 2000 ما قيمته 51715 مليون دينار

بنسبة 98.99 % من إجمالي الصادرات.

ب . التموين الصناعي :ويحتل المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات الجزائرية حيث تعتبر السلعة الأولى من الصادرات خارج المحروقات بنسبة 2.53 %، خلال الفترة 2000-2017 ، حيث عرفت هذه المجموعة انتعاشا مستمرا بحيث انتقلت من 476 مليون دينار سنة 2000 بنسبة 0.9 % إلى 165511.9 مليون دينار سنة 2017 بنسبة 4.24 %سجلت اعلى قيمة لها خلال فترى الدراسة سنة 2015 بما قيمته 171539.9 مليون دينار 4.84 من اجمالي الصادرات .

ت. اما المواد الغذائية تحتل المرتبة الثالثة من اجمالي الصادرات والثانية من السلع المصدرة خارج المحروقات بنسبة 0.46 %خلال الفترة 2000-2017 ، حيث سجلت ادنى قيمة لها سنة 2006 بقيمة 123 مليون دينار بنسبة 0.35 %مسجلة اعلى قيمة لها سنة 2017 بقيمة 38984.6 مليون دينار بنسبة 0.99 %من اجمالي الصادرات وذلك راجع الى برامج تنمية الصادرات خارج المحروقات .

ث. اما الآلات وسلع التجهيز تحتل المرتبة الرابعة من حيث الصادرات بنسبة 0.16 %خلال الفترة 2000-2017 ، حيث انتقلت بقيمة 5 مليون دينار سنة 2000 الى 1319 مليون دينار سنة 2017 مسجلة اعلى قيمة لها سنة 2005 بقيمة 29418 مليون دينار بنسبة %0.34% من اجمالي الصادرات .

ج. لتاتي في الأخير مجموعة مجموعة السلع الضعيفة من حيث قيمة صادراتها منها سلع استهلاكية ومعدات النقل وقطع الغيار والسلع غير مذكورة في مكان اخر بنسبة 0.09 %و 0.06% و 0.003% على التوالي خلال الفترة الممتدة 2000-2017 .

فالملاحظ من خلال الجدول ان صادرات السلع خارج المحروقات في تزايد مستمر على عكس صادرات المحروقات التي تشهد حالة عدم استقرار وتذبذب مستمر خلال فترة الدراسة وذلك راجع نقص الطلب العالمي على الطاقة زيادة على ذلك تقلبات أسعار البترول .

2. التوزيع الجغرافي للصادرات :

يتضح من خلال الجدول ادناه رقم 05 التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة 2000-2017 .

حيث تبين لنا ان دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الشمالية تمثلان اهم منفد للصادرات الجزائرية و ذلك بنسبه 60.60 %و21.56% على التوالي من اجمالي الصادرات الجزائريه خلال الفتره 2000-2017

وتتصدر هذه الدول على التوالي إيطاليا و فرنسا و الو.م.ا ،اما المواد الأساسية المصدره الى هذه الدول في نفط و مشتقاته .

سجلت اعلى نسبه للصادرات الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي سنه 2012 بنسبه 72.81 %أما أدنى نسبه مسجله سنة 2000 ب 42.41 %' اما بالنسبه لدول شمال أمريكا فقط سجلت أعلى نسبة سنه 2000 ب 46.17 ماقيمته 24310 مليون دينار من اجمالي الصادرات و ادنى نسبه مسجله سنه 2015 ب8.20%

ماقيمته 290049.3 مليون دينار من اجمالي الصادرات .

أ. يرجع السبب في ارتفاع نسبة الصادرات الى دول الاتحاد الأوروبي و دول أمريكا الشمالية الى التواجد الجغرافي الأقرب ذلك ان قرب أوروبا (ك فرنسا.ايطاليا ألمانيا) سمح بإقامة علاقات تجارية في ظروف حسنة 'اما السبب الثاني يعود الى اتفاقات ثنائية و متعدده الاطراف التي تربط الجزائر مع هذه الدول بينما درجه استيعاب الأقاليم الأخرى العالمية لم يتجاوز نسبه 7 خلال الفترة 2000-2017 من اجمالي الصادرات

ب. بينما الدول العربية والدول المغاربية لم يتجاوز نسبة 2 للفترة 2000-2017 من اجمالي الصادرات ، رغم تسلسل الاتفاقات الثنائية متعدده الأطراف التي ابرمتها الجزائر مع هذه الدول من جهة وللقرب الجغرافي والقواسم المشتركة التي تجمع هذه البلدان من جهة أخرى ، وسبب ذلك يرجع الى عدة عوامل تتمثل في تشابه المنتجات المصدرة ، والحوافز الجمركية القائمة خاصة دول المغرب العربي ،لقد عرفت الصادرات الجزائرية الى البلدان

العربية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة من 2000-2017 حيث انتقلت من 85 مليون دينار بنسبة 0.16% سنة 2000 الى 86422.5 مليون دينار بنسبة 2.2% سنة 2017 من اجمالي الصادرات وجاءت هذه النتيجه تطوير المبادلات التجاريه في اطار اتحاد المغالربي العربي 'اما الصادرات الجزائرية الى دول اسيا فنسبها تبقى متدنية ، حيث سجلت اعلى قيمه لها خلال فترة الدراسه سنه 2017 بما قيمته 47261.9 مليون دينار بنسبة 1.12% من اجمالي الصادرات .

ت.ثم تاتي الدول الأوروبية الأخرى في المرتبة الثالثة لتسجل نسبة 6.56 %خلال الفترة 2000-2017 وسجلت اعلى قيمة لها سنة 2002 بما قيمته 315105.7 مليون دينار بنسبة 5.86% من اجمالي الصادرات .

ث. لتاتي أمريكا اللاتينية في المرتبة رابعه مسجله نسبه 4.29 %خلال الفترة 2000-2017 من اجمالي الصادرات حيث سجلت اعلى قيمه لها سنه 2012 بما قيمته 335554.7 مليون دينار بنسبه 5.9 %من اجمالي الصادرات

ج. اما صادرات الجزائر الى دول افريقيا و دول باقي العالم تتذبذب وجهة صادرات الجزائرية مسجله نسبه 0.32% و 0.09% على توالي خلال فتره الدراسة

و هنا يمكن القول ان هيكل توزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية يتميز بالتركيز على الشركاء التقليدين للجزائر و المتمثلين في دول الاتحاد الأوروبي و على راسهم فرنسا و إيطاليا بالإضافة الى الو.م.ا .

ثانيا: تحليل تطور الصادرات كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي :

سنتطرق في هذا العنصر الى نسبة الصادرات من النتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2017

الجدول رقم 03: تطور الصادرات كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة :%

السنة	الواردات (% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي)
2000	42.074
2001	36.690
2002	35.506
2003	38.248
2004	40.053
2005	47.204
2006	47.204
2007	48.809
2008	47.067
2009	47.973
2010	35.471
2011	38.445
2012	38.787
2013	36.889
2014	33.210
2015	30.219
2016	23.171
2017	22.661

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي على الجزائر (2000-2017)

يبين لنا الجدول رقم 6 بصورة عامة ان الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي وهذا راجع بصورة أساسية الى كون الصادرات تشكل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي .

المطلب الثاني: واقع الواردات في الجزائر للفترة 2000-2020.

تميزت فترة الدراسة بالنسبة لصادرات الجزائر بتباين بين الفترات حيث سجل السنوات الاولى 2000، 200، 2002 م، تسجل تزايد بداية من سنة 2014 م ن وذلك انعكاسا لتحسن مداخيل البلاد، اضافة الى سياسة الانفتاح على الاسترداد وتسهيل المعاملات المالية للقطاع الخاص. وتنوع في نمط الاستهلاك خاصة مع عدم وجود رقابة ومعايير حقيقة لتحكم في الاسترداد. والجدول التالي يتبن قيم الواردات في الجزائر للفترة 2000-2002.

جدول رقم (4-2)

حجم الواردات في الجزائر للفترة 2000-2020

السنة	القيمة (مليون دينار جزائري)
2000	690425.7
2001	764862.4
2002	957039.8
2003	1047441.4
2004	1314399.8
2005	1493644.8
2006	1558540.8
2007	1946829.1
2008	2572033.4
2009	2854805.3
2010	3011807.6
2011	3442501.6
2012	3907071.9

2013	4368548.4
2014	4179708.3
2015	5193460
2016	5115135
2017	5111000
2018	5662600
2019	5031600
2020	4368800

من اعداد الطلبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء .

تحليل تطور الواردات كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي :

سنتطرق في هذا العنصر الى نسبة الواردات من النتائج المحلي الإجمالي خلال الفترى 2000-2017

الجدول رقم 5 : تطور الواردات كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017) الوحدة : %

السنة	الواردات (% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي)
2000	20.778
2001	20.789
2002	22.017
2003	25.631
2004	23.874
2005	25.647
2006	24.072
2007	21.918
2008	24.870
2009	28.711
2010	35.951
2011	31.422
2012	28.685
2013	28.514
2014	30.400
2015	31.926
2016	35.053
2017	33.217

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي على الجزائر (2000-2017)

من خلال الجدول رقم 10 و الشكل رقم 6 السابقين يمكن الوصول الى التحليل التالي نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تعكس فائض الطلب الداخلي من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية والتي يتم تغطيتها بواسطة الواردات ، حيث بلغت هذه النسبة خلال فترة 2000-2017 متوسط 26.66 %وهي نسبة عالية تبرز الدور الكبير الذي تلعبه الواردات في الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال استيراد السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية لتمويل مخططات التنمية .

حيث بلغت اعلى نسبة مسجلة سنة 2015 بنسبة بنسبة 36.52 %والذي يفسر بارتفاع الاستيراد وانخفاض صادرات المحروقات والتي تشكل النسبة الأكبر من سلع مصدرة ،.

اما الفترة من 2000-2017 سجلت ارتفاع تصاعدي متذبذب حيث سجلت اعلى نسبة 36.52 % سنة 2015 وذلك راجع الى زيادة طلب على الاستيراد على السلع الاستثمارية لتمويل مخططات التنمية

المطلب الثالث: خصائص الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000-2020.

سجل الميزان التجاري الجزائر خلال الفترة 2000-2013 فائض، ويرجع ذلك الى عائدات قطاع المحروقات النسب الأكبر لصادرات الجزائر، ومع تسجيل الصدمة الخارجية وانخفاض سعر البرميل النفط في العالم بداية من سنة 2014 والحفاض على نفس نسبة الواردات من الخارج ليسجل الميزان التجاري الجزائري بداية من سنة 2014 عجزا. والشكل التالي يوضح مسار الميزات التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الشكل رقم (3-1)

مسار الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000-2020

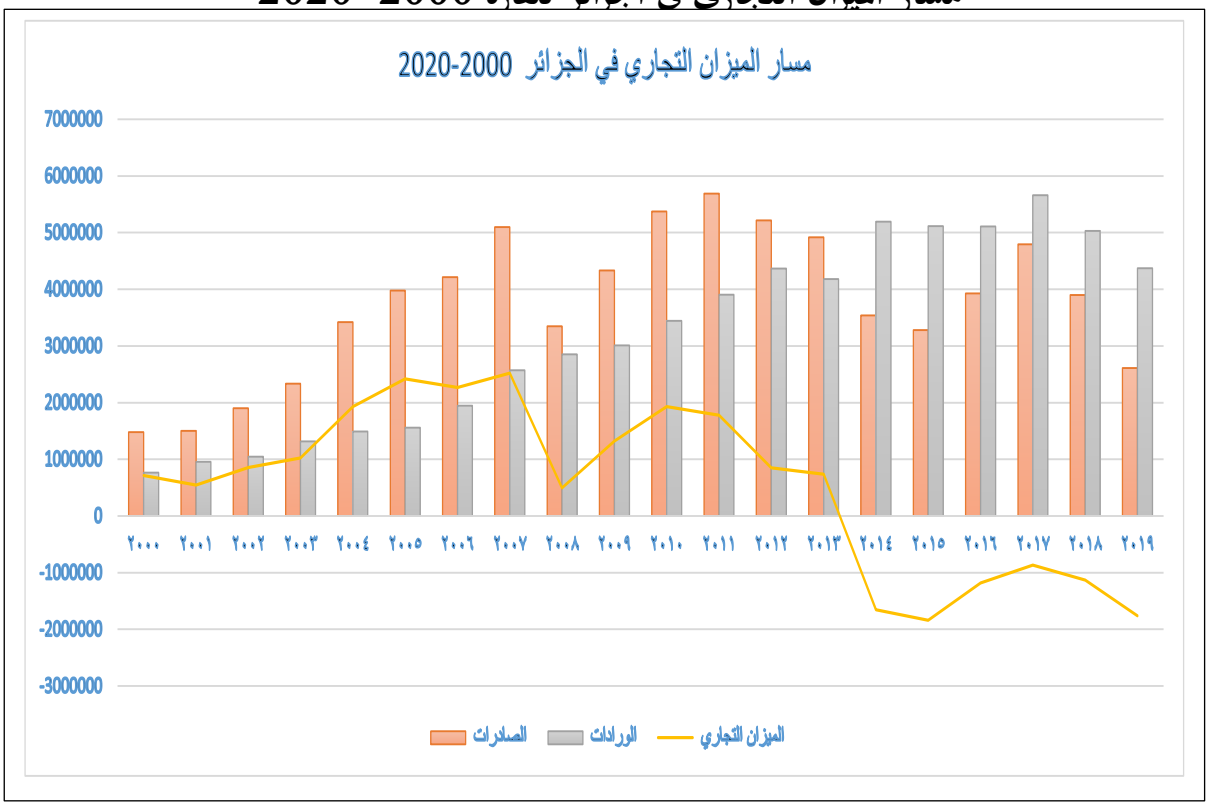

من اعداد الطلبة اعتماد على بيانات الملحق رقم 01.

أولا :تطور الصادرات والوادات الجزائرية

نتناول تطور المبادلات التجارية للجزائر من خلال عرض إجمالي الصادرات والواردات الجزائرية ، ثم نتطرق إلى التوزيع السلعي لها. شهدت المبادلات التجارية للجزائر تطورات مختلفة،وللتوضيح ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم(6-2) : تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة2001-2016

الوحدة:مليون دينار جزائري

السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2001	1.480.335.8	764.862.4	715.473.40
2002	1.501.191.9	957.039.8	544.152.10
2003	1.902.053.5	1.047.441.4	854.612.10
2004	2.337.447.8	1.314.399.8	1.023.048.00
2005	3.421.548.3	1.493.644.8	1.927.903.50
2006	3.979.003.9	1.558.540.8	2.420.463.10
2007	4.214.163.1	1.946.829.1	2.267.903.50
2008	5.095.019.7	2.572.033.4	2.522.986.30
2009	3.347.636.0	2.854.805.3	492.830.70
2010	4.333.587.4	3.011.807.6	1.321.779.80
2011	5.374.131.3	3.442.501.6	1.931.629.70
2012	5.687.369.4	3.907.071.9	5.017.802.97
2013	5.917.598.2	4.368.548.4	848.551.40
2014	4.917.598.2	4.179.708.3	737.889.90
2015	3.481.837	5.193.460	(1.711.623-)
2016	3.161.34	5.115.135	(1.953.791-)

-Evolution des echanges extérieurs de marchandises de 2001-2012, la direction tecgnique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS mars 2014

-Evolution des echanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, la direction tecgnique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS, octobre 2015

Statistiques de commerce extérieur de l'Algérie : période onze premies moi 2016, centre nationale d'informatique et des statistiques, DGD, www.douane.gov.dz.

1- تحليل تطور حجم الصادرات الجزائرية وتنوعها السلعي:

نلاحظ من خلال المنحنى رقم (1)أن الصادر ات الجزائرية في ارتفاع مستمر، حيث كانت تقدر سنة 2001 بـ 1.480.335.8مليون دينار، إرتفعت إلى 5.095.019.7مليون دينار سنة 2008 أي ارتفعت بنسبة 244 ، %وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة التي عرفتها أسعار النفط باعتبار ان جل الصادرات الجزائريةمن المحروقات حيث ارتفع سعر النفط من 16.33 دولار للبرميل عام 2001إلى 94.45دولار للبرميل عام 2008 ،أما سنة 2009 فنلاحظ ان قيمة الصادرات

انخفضت بسبب إنخفاض أسعار النفط إلى 61.06 دولا ر للبرميل و .بسبب عودة أسعار النفط للإرتفاع نظرا للزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، ارتفعت قيمة الصادرات وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2012 حوالي

5.687.369.4 مليون ، لتعود وتنخفض قيمة الصادرات في السنوات الموالية، حيث انخفظت في سنتي 2009 و 2010 والسبب يعود في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 والركود الاقتصادي العالمي، كما وصلت الى أدنى قيمة لها سنة 2016. ما يعبر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية على درجة اعتماد صادرات الجزائر على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عليها، ويعبر هذا المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية؛ و إما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.

و نجد في الجزائر أن المحروقات تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الجزائرية، حيث كانت قيمتها 1.430.668.00 مليون دينار جزائري سنة 2001 أي نسبة 96.6% من الصادرات الجزائرية، أخدت قيمتها في الارتفاع نظرا لارتفاع أسعار

النفط، إلى أن بلغت 4.970.025.1 مليون دينار سنة 2008 أي 97.5 ثم %انخفضت سنة 2009 إلى 3.270.227.5مليون دينار بسبب الأزمة، ثم أخذت ترتفع أين وصلت سنة 2013 إلى 5.057.746.9 مليون دينار اي 96.6% ، ثم تراجعت إلى 4.709.622.4مليون دينار سنة 2014.

في حين ظلت الصادرات من المنتجات خارج النفط (التنوع السلعي) بعيدة عن المأمول ولا تمثل إلا قيمة هامشية من مجموع الصادرات؛ تتكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات التالية:

*المواد النصف مصنعة: بلغت قيمة الصادرات من المواد نصف مصنعة سنة 2004حوالي 44.311.6 مليون دينار أي بنسبة 9.1 %من مجموع الصادرات، أخدت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت89.308.4مليون دينار أي 1.8%من الصادرات، ثم انخفضت قيمتها سنة 2009 إلى 50.258.7مليون دينار أي 5.1 %ثم ارتفعت إلى أن بلغت 17.819.6مليون دينار سنة 2014 أي بنسبة 3.5 % من مجموع الصادرات .

*المواد الغذائية: الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية طيلة الفترة ما بين2004 و 2014 كانت محصورة بين 0.1%و 0.5 %من إجمالي الصادرات، وكذلك الصادرات من التجهيزات الفلاحية الصناعية والمواد الخام والأولية ضلت هامشية لا تتعدى نسبها 0.1 % ، 0.4 % على التوالي .

ومن تم يتضح أن التنويع السلعي للصادرات الجزائرية محدود بسبب تخلف الهيكل الإنتاجي من خلال انخفاض المكونات السلعية للصادرات وتركزها في المحروقات، وبالتالي زيادة المخاطر التي قد تواجهها الجزائر في الحصول عوائد الصادرات .

إن تطور الصادرات خارج المحروقات يستوجب مساع استباقية على المستوى الدولي من طرف المؤسسات، وقدرة على التأقلم السريع مع التطورات الجديدة التي تحدث على المستوى العالمي وعلى مواجهة منافسيهم الأجانب في أسواقهم، إضافة إلى دعم ومرافقة الدولة، ومن جهة أخرى فإن اقتحام الأسواق الأجنبية لا يكون ذو أهمية إذا لم تكن الشركات قادرة على المحافظة على هذه الأسواق من خلال اكتساب مكانة تنافسية دفاعية ومربحة بقدر كاف. وهذا التحدي يستوجب:

*تدعيم الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به التمثيليات الدبلوماسية الوطني؛

*اختيار القطاعات أو المنتوجات ذات القيمة المضافة المعتبرة لترقيتها؛

*تطوير برامج عمومية ملائمة لمرافقة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي .

2 – تحليل تطور الواردات الجزائرية وتنوعها السلعي :

نلاحظ أن الواردات الجزائرية في نمو مستمر، حيث قدرت سنة 2001 بـ 4.862.764 مليون دينار لتصل إلى 5.193.460.00مليون دينار سنة 2015 أي ارتفعت 579 %عما كانت عليه سنة 2001 ،كما نلاحظ أن الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2009 وهذا راجع إلى:أزمة الغداء العالمية والإرتفاع الجنوني في أسعار خمس مواد رئيسية، وفي سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح بنسبة 130 ،%الذرة 31 %، . الصويا 87 ،%الارز 74 %مع ارتفاع

أسعار اللحوم والدجاج والبيض ومشتقات الحليب، وحتى يوليو 2008 ارتفعت أسعار القمح وحده بنسبة 181%

ونلاحظ أيضا في الفترة الممتدة ما بين (2009 -2016)أن الواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا، حيث وصلت الى أعلى قيمة لها سنتي 2015و2016 ، ويمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات إلى:

* ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من اكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب;

*برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001 ؛

*الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا؛

*زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة، وكما تمثل سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات وهو ما يفسر بمحاولة الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة؛

*ستوفر وسائل الدفع الخارجي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها للدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات.

وعقب إنهيار أسعار البترول وتدني العائدات النفطية، لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تتمثل في :

*سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، و تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة – الأورو – حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 105.84 للدولار وإلى 117.48 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79.6 للدولار في 2014 ،لكبح ارتفاع فاتورة الواردات؛

*تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الاستيراد؛

*إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، وسحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط؛

أما فيما يخص التنويع السلعية للواردات التي تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على السلع الانتاجية غير المتوفرة محليا، فتتمثل أهم مجموعات المنتوجات المستوردة بالتدرج التنازلي كما يلي:

*تتصدر تشكيلة التجهيزات الصناعية و الفلاحية على رأس القائمة في المرتبة الأولى، حيث بلغت سنة 2001 حوالي 276.802.00 مليون دينار

بنسبة 36.2% من إجمالي الواردات، أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت1.580.689.1 % مليون دينار جزائري سنة 2014 أي نسبة 33.5%.

*تحتل المواد الاولية والخام والمواد النصف مصنعة المرتبة الثانية، حيث كانت الواردات منها تقدر سنة 2001 بـ 180.627.3 مليون دينار ، أي بنسبة 23.6%من مجموع الواردات، بدأت تتصاعد حتى بلغت قيمتها 1.187.783.9مليون دينار ، أي ما يمثل 25.1 %من الواردات .

*تشغل المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات، حيث قدرت سنة 2001 بـ 184.024.2مليون دينار أي 24.1 %، واستمرت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2014 حوالي 886.659.4 مليون دينار أي 18.8% .

*تحتل مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة، حيث انتقلت قيمتها من 112.707.00 مليون دينار سنة 2001 (14.7 %)إلى 832.629.7مليون دينار سنة 2014 وهو ما يمثل 17 %من الواردات .

*ومواد الطاقة تأتي في المرتبة الخامسة بنسبة لا تتعدى 1.4 % وهو ما يعادل 10.707.9مليون دينار سنة 2001 ؛ ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 384.249.5مليون دينار ، أي بنسبة 9.8 %سنة 2012 ثم انخفضت إلى 231.946.1مليون دينار ، أي 4.9 % سنة 2014.

وفيما يتعلق برصيد الميزان التجاري؛ فقد حقق طيلة الفترة من سنة 2001 إلى غاية 2014حقق رصيد موجب وهذا يعود إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول وزيادة حصيلة الصادرات، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له سنة

2008 بقيمة 2.522.986.30 مليون دج، ثم انخفض سنة 2009 إلى 492.830.70مليون دج، وهذا راجع إلى تقلبات أسعار البترول، كما نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سنتي 2015 و 2016 حقق عجزا بسبب تدني أسعار البترول من جهة، وارتفاع فاتورة الواردات من جهة اخرى، وبالتالي فرصيد الميزان التجاري الجزائري يتأثر بتغير أسعار البترول، بالانخفاض في حالة تدني أسعار البترول، وبالارتفاع في حالة تحسن أسعار البترول.

ثانيا – معدل التغطية (TC):

يمثل معدل التغطية (couverture de Taux) عن نسبة الصادرات (X)إلى الواردات (M) من السلع، وتحسب من العلاقة (1)رقم التالية :

$$TC=(X/M)x100 \quad \ldots\ldots 1$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المئة (100)فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته.

ينظر عادة إلى الصادرات بانها أداة دفع لقيمة المستوردات من الخارج، ويمكن ان تشهد المستوردات تقلبا تكون بسبب حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، وهناك فرض نظري في وجود علاقة طردية بين عدم استقرار حصيلة الصادرات(كمتغير مستقل) وعدم استقرار المستوردات السلعية (كمتغير تابع) في الدول النامية .

ويلاحظ أنه كلما كانت الصادرات عاجزة عن تغطية المستوردات كلما كانت الدولة مدفوعة إلى التبعية المالية للخارج، ويعتبر قياس معدل التغطية (couverture de Taux)أحد المؤشرات الهامة لقياس قدرة الاقتصاد الوطني على انتاج السلع و مواد تصدر للخارج قادرة على تغطية نسبة من احتياجات الدولة التي يتم تلبيتها عن طريق استيرادها من الخارج . ولتوضيح قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات الجزائرية على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات الجزائرية ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم(7-2): تطور معدل التغطية (TC) خلال الفترة 2001-2016

السنة	معدل التغطية(TC)	السنة	معدل التغطية(TC)	السنة	معدل التغطية(TC)
2001	193.54	2006	255.3	2011	156.11
2002	156.86	2007	216.46	2012	145.57
2003	181.59	2008	198.09	2013	119.42
2004	177.83	2009	117.26	2014	117.65
				2015	67.04
2005	229.07	2010	143.89	2016	61.8

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ، نسبة الصادرات الجزائرية للواردات من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 تفوق 100% وهذا يعني أن الواردات مغطاة كليا بالصادرات، وبالتالي نقول أن الصادرات الجزائرية تغطي حاجة الاقتصاد

الوطني من المستوردات وأكثر، وهذا ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري، حيث بلغت نسبة التغطية أعلى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 225.30 .%أما سنتي 2015 و 2016 فنلاحظ أن نسبة تغطية الصادرات للواردات أقل من 100 %وهذا يعني أن الصادرات لم تغطي الواردات كليا، بسبب انخفاض أسعار النفط والتي أفرزت اختلالات في الاقتصاد الوطني من بينها الانخفاض في

قيمة الصادرات، كما أدى ذلك إلى انخفاض قدرة ايرادات الصادرات على تغطية الواردات بالرغم من الاصلاحات بقطاع التجارة الخارجية والحد من الإجراءات المتخذة في ظل الاحتكار،واصلاحات التحرير التام للتجارة الخارجية خلال الفترة(1994-2002).

فالتغطية غير مستقرة طوال فترة الدراسة يرجع إلى تأثر معدل التغطية بتقلبات أسعار النفط التي تؤثر في حصيلة الصادرات، وبالتالي فقدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات بالجزائر تبقى غير مستقرة ما لم

يتم الاعتماد على مصادر غير النفط، وفي هذا الإطار وفق دراسة للبنك الدولي تم افتراض دوام احتياطات النفط إلى مالا نهاية ، فاعتبر أن التنويع الاقتصادي سيكون في هذه الحالة بلا جدوى وأن هدف الحكومات سيكون عندئذ ببساطة إنشاء آليات لتسريب إيرادات النفط شيئا فشيئا وبفعالية واستمرار، لتصب في جيوب جميع سكانها ولكن بدلا من ذلك لما كانت الموارد النفطية غير قابلة للدوام، عرف التنويع الاقتصادي بأنه هيئة اقتصاد حديث تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط، ويحافظ على مستوى دخل تعال نسبيا بعد نهاية عصر النفط.

و ترجع أسباب تقلبات أسعار النفط التي تؤثر في حصيلة العائدات التصدرية، ومن تم عدم استقرار نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات الى ما يلي:

* تتعرض الاقتصادات المتقدمة إلى تقلبات دورية في حجم نشاطاتها الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي معه في حالة الكساد إلى تقليل الطلب على المواد الأولية التي تستوردها من الدول المتخلفة. وبذلك تقل الكميات التي تصدرها هذه الدول

إلى الأقطار المتقدمة وكذلك تقل أسعارها، مما يؤدي إلى خفض حصيلة الصادرات منها و التأثير من ثم على اقتصاداها.

*اتجاه معدلات التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة ، لأن الزيادة في أسعار صادرات هذه الدول أكبر من الزيادة في أسعار استراداتها .

*انخفاض حصة صادرات الدول النامية من المواد الأولية إلى إجمالي صادرات العالم ، نتيجة لضعف القاعدة الإنتاجية في الدول النامية وزيادة حصة الدول المتقدمة من المواد المصنعة إلى إجمالي صادرات العالم .

*التقلبات في أثمان السلع الأولية اكبر من التقلبات في أثمان السلع الصناعية وذلك نتيجة إلى وجود عنصر الاحتكار بشكل أكبر بالنسبة للسلع الصناعية، مما ساعد على تثبيت أثمانها بعكس الوضع بالنسبة للموارد الأولية حيث تسود

المنافسة الكاملة وأن كانت بعض المنتجات الأولية تعرف نوعا من الاحتكار فإن تقلبات أثمانها تكون أقل من غيرها من المواد الأولية كما هو الحال بالنسبة لسلعة القمح التي تخضع لسيطرة تامة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثالث: العلاقة بين العجز المزدوج في الجزائر للفترة 2000– 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين عجز الميزان التجاري والعجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، ولتحقيق هذه الهدف تم استخدام السلاسل الزمنية لكل من مكونات عجز الميزان التجاري(Bd) والمتمثل في حجم الصادرات ناقص حجم الواردات كمؤشر على القطاع الخارجي. وحجم النفقات العامة والإيرادات الحكومية والفرق بينهما المتمثل في عجز الميزانية العامة(Pd) في الجزائر من واقع البيانات الاحصائية السنوية المنشورة في التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصاء والقوانين المالية المختلفة للجزائر.

ويقوم تحليل العلاقة السببية في هذه الدراسة على ثلاث خطوات. تتمثل الخطوة الأولى في فحص الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات التي هي موضع الدراسة بتطبيق اختبار ديكي-فوللر المركب. وتتعلق الخطوة الثانية في تحديد ما إذا كان كل من عجز الميزان التجاري(Bd) والعجز الميزانية العامة(Pd) على تكامل مشترك فيما بينهما. أما الخطوة الثالثة فهي تتمثل في تحليل العلاقة السببية بين المتغيرين اللذين هما موضع الدراسة باستخدام نموذج جرانجر.

المطلب الأول: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (2000–2020):

تتسم البيانات الاقتصادية غالباً بوجود تغيرات هيكلية تؤثر في درجة سكون السلاسل الزمنية، لذا يعتبر تحديد درجة السكون مهماً قبل اختبار علاقات التكامل والسببية، حيث أن احتواء أي متغير على جذر الوحدة يدل على أن الوسط الحسابي والتباين لسلسلة هذا المتغير غير مستقلين عن الزمن وهي غير ساكنة، وبذلك فإن استخدام سلسلة هذا المتغير في التقدير ستولد ما يسمى بالانحدار الزائفSpurious Regression وبالتالي ظهور مشاكل الاستدلال القياسي والتحليل الخاطئ لاستجابة التغيرات.

فإذا كان المتغير ساكنا فإنه لا يحمل جذر الوحدة وبالتالي فهو متكامل من الدرجة الصفرية I(0)،أما إذا كان المتغير غير ساكن عند المستوى بينما يتصف بالسكون عند مستوى الفروق الأولى فإنه يكون متغيرا متكاملا من الدرجة الأولى I(1).

وقد استخدام اختبار ديكي- فوللر المركب (ADF) لتحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرين اللذين هما موضع الدراسة ساكنة في مستواها، وينطوي اختبار ديكي–فوللر المركب على فرضية العدم $\beta = 0$ مقابل الفرضية البديلة $\beta > 0$ ، ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) المجدولة و المقترحة من ماكينون Mackinnon . ويوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات التي هي موضع الدراسة.

جدول (8) : اختبار ديكي- فوللر المركب (ADF)

المتغير		اختبار المستوى بدون اتجاه عام	اختبار المستوى باتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بدون اتجاه عام	اختبار الفروق الأولى باتجاه عام
BD		-1.078240 (4)	-0.817438 (4)	-4.238412 (4)	-4.216379 (4)
PD		-0.610970 (4)	. -1.601778 (4)	-5.327153 (4)	-5.257439 (4)
القيم الحرجة	% 1	-2.685718	-3.808546	-2.692358	-3.831511
	% 5	-1.959071	-3.020686	-1.960171	-3.029970
	% 10	-1.607456	-2.650413	-1.607051	-2.655194
من اعداد الطالبة باستخدام برنامج Eview's 8.1					

() يرمز إلى درجة الابطاء حسب اختبار AIC

ويظهر اختبار ديكي– فولر ADF في المستويات بقاطع وبدون اتجاه زمني، وكذلك بقاطع زمني مع اتجاه زمني قبول فرضية العدم بجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغيرين (Bd) و(Pd) عند

مستوى معنوية 5% مما يعني أن المتغيرين غير ساكنين في مستواها. حيث إن قيمة t المحسوبة كانت أقل من القيم الحرجة، لذا لا يمكن رفض فرضية العدم التي تتضمن عدم وجود جذر الوحدة، وبالتالي فإن البيانات غير ساكنة، وقد اظهر لنا اختبار ADF في الفروق الأولى بقاطع بدون اتجاه زمني واتجاه زمني عند مستوى 5% رفض فرضية العدم لوجود جذر الوحدة ، مما يعني أن كل من المتغيرين(Bd) و(Pd) ساكنة في فروقها الأولى I(1).

شكل بياني (4) السلسلة الزمنية في المستويات وفي الفروق الأولى

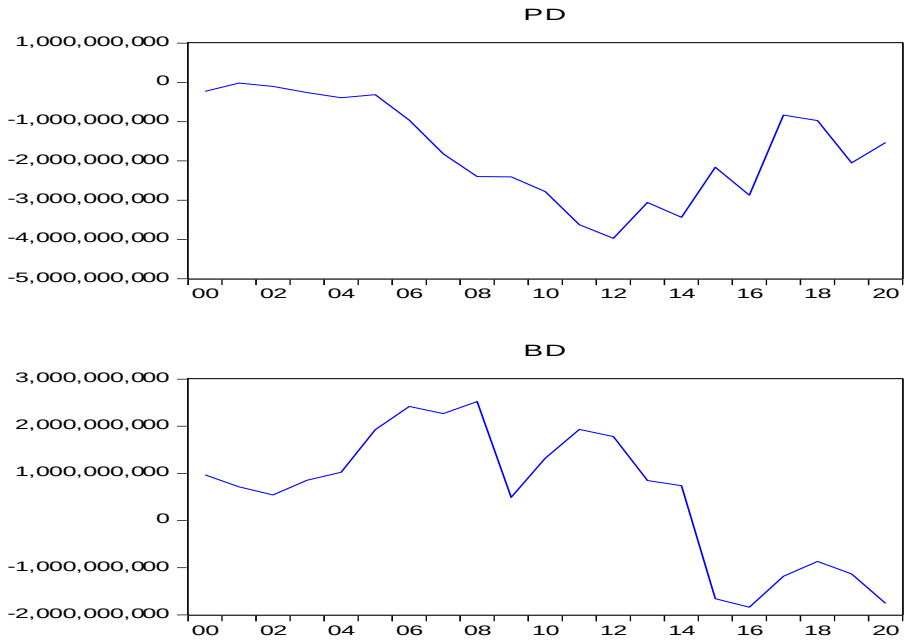

من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eview's 8.1

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك Co-integration Analysis:

نظراً لأن السلاسل الزمنية لعجز الميزان التجاري (Bd) وعجز الميزانية العامة (Pd) متكاملة من الدرجة الأولى، سيتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بينهما على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن،Johansen) و(جوهانسن – جوسليوس، Johansen and Juselius) ، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط، لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة.

وتعتبر منهجية " جوهانسن" و " جوهانسن– جوسليوس" اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0<r(\prod)=r<\eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$).

ويعرف اختبار الأثر بـ :

$$\lambda_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{n}\log(\hat{\lambda}_i) \qquad (1)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك $\geq r$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المشترك = r (حيث r = 0، 1، 2).

ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ :

$$\lambda_{\max} = -T\ \log(1-\hat{\lambda}_i) \qquad (2)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها التكامل المشترك = r + 1.

ويوضح الجدول رقم (5) نتيجة اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$) لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين عجز الميزان التجاري (Bd) والعجز الداخلي ممثلا في عجز الميزانية العامة (Pd).

الجدول رقم (9) نتائج اختبار التكامل المشترك بين (Bd) و (Pd) (2000-2020).

(95%) CV for maximum eigenvalues	λ_{max}	فرض العدم	(95%) CV for trace test	λ_{trace}	فرض العدم
14.26460	7.122107	r = 0	15.49471	10.42719	r =0
3.841466	3.305080	r = 1	3.841466	3.305080	r ≤ 1

من اعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews8.1

يوضح اختبار التكامل المشترك المبني على اختبار القيم المميزة العظمى (Test maximum eigenvalues).

واختبار الأثر (trace test) بين عجز الميزان التجاري (BD) وعجز الميزانية العامة (Pd) أنه لا يمكن قبول فرض العدم (r = 0) بعدم وجود التكامل المشترك عند مستوى معنوية(5%)، ولكن لا يمكن رفض فرض العدم (r≤1) عند مستوى معنوية (5%)، ولذا توجد معادلة تكامل مشترك واحدة فقط .

أكد تحليل التكامل المشترك لجو هانس وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين عجز الميزان التجاري (BD) والعجز الداخلي عجز الميزانية العامة (Pd)، ولكن منهج جوهانسن لا يبين أي من المتغيرين يسبب الاخر. لذلك فإن اختبار السببية لجرانجر يسمح بتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة السببية بين العجز الخارجي (Bd) و العجز الداخلي(Pd) (2000-2020):

لا يمثل أسلوب السببية هدفاً بحد ذاته بل منهجاً تجريبياً يساعد في اختيار العلاقة ما بين العجز الخارجي مثلا في عجز الميزان التجاري والعجز الميزانية العامة كممتثل للعجز الداخلي ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما.

و في هذه المرحلة نعمل على اختبار اتجاه العلاقات السببية بين عجز الميزان التجاري (Bd) وعجز الميزانية العامة (Pd) في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، و هذا باستعمال طريقة جرانجر (Granger).

لاختبار الفرضيات السابقة نحسبF حيث :

$$F=[(RSSR-RSSU)/d]/[RSSU/(N-K)]$$

حيث RSSR : هو مجموع مربعات الاخطاء في المعادلة المختزلة .

RSSU : هو مجموع مربعات الاخطاء في المعادلة الغير مختزلة.

K : عدد معاملات المعادلة الغير مختزلة.

d : الفرق بين معاملات المعادلة الغير المختزلة و المعادلة المختزلة.

N : عدد المشاهدات المستخدمة لتقدير المعادلة الغير مختزلة.

إذا كانت F أكبر من احصائية فيشر (*Fisher*) الجدولية : ترفض الفرضية العدمية , أي وجود علاقات سببية.

أما إذا كانت F أصغر من احصائية فيشر (*Fisher*) الجدولية : تقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقات سببية.

و من الجدول رقم (5)، نلاحظ ان كل قيم F أكبر من احصائية (Fisher) الجدولية، و هذا عند المستويات الثلاثة 5 %. وبذلك نرفض الفرضية العديمة، أي عدم وجود علاقات سببية بين العجز الميزان التجاري والعجز في الميزانية العامة.

حيث حددت فترات الابطاء المناسبة وفق للاختبار AIC للحساسية اختبار السببية للفترات الابطاء وكانت (1)

الجدول رقم (10) اختبار السببية بين العجز الميزان التجاري(Bd) وعجز الميزانية العامة(Pd).

المتغيرات	فترات الابطاء	F	الاحتمال
Bd تسبب **Pd**	1	1.85323	0.1912
Pd تسبب **Bd**	1	2.98330	0.1023

$F_{37, 37} = 1.84$

وبناء على ما تم التوصل إليه من النتائج الاحصائية في الجدول رقم (6) يمكن استنتاج ما يلي:

أن هناك علاقة سببية تبادلية بين العجز الداخلي ممثلا في عجز الميزانية العامة والعجز الخارجي ممثلا في عجز الميزان التجاري مما يعني وجوب التنسيق بين السياسات الداخلية وخاصة السياسة المالية في تسيير الميزانية العامة. والسياسة التجارية في التحكم في حجم ونوعية الواردات وتشجيع الصادرات وزيادتها وإيجاد سلع وخدمات أخرى لتصديرها إضافة إلى منتجات قطاع المحروقات.

خلاصة الفصل الثاني:

كان نمو الجزائر البالغ النشاط في السنوات الأخيرة مدفوعا بإنتاج عال من الهيدروكربونات، والنشاط المتسارع في الخدمات والتشييد والأشغال العامة. حيث انتقل الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد من 1555 دولارا أمريكيا سنة 1998 إلى 5034 دولار سنة 2008، مسجلا تقدما يفوق 12% في المعدل السنوي. انعكس هذا على حجم الانفاق العام متأثرا بحجم الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي وتحسن أسعار النفط في العالم، ومع تعدد خطط التنمية ومحاولة السلطات تدارك الاختناقات التنموية الناجمة على السنوات العجاف السابقة تزايد الانفاق بشكل كبير متسبب في تسجيل عجز الميزانية العامة واستمرارها لعدة سنوات.

وتزايد حدة هذا العجز مع الصدمة الأسواق العالمية في بداية سنة 2014 وتراجع عائدات النفط مما أدى إلى تسجيل عجز الميزان التجاري، وخاصة مع سياسات التجارية الغير محكمة، والمتجسدة في حجم الواردات الغير مدروسة والسلع والخدمات المستوردة من قبل العديد من المتعاملين الغير موثقين

للاقتصاد الجزائري واستمر هذا الحال إلى سنوات الاخير من الدراسة 2018. ومع التغيير الجديد في السياسات الاقتصادية نشهد عودة الاستقرار إلى الميزان التجاري بداية من سنة 20019 وصولا إلى سنة 2020. وذلك نتيجة السياسات التجارية المتبعة.

هذا العجز المزدوج الداخلي والخارجي وجب إيجاد سياسات مالية وتجارية لتقليل من حدتها بداية بالقياس وهذا ما جاء في هذه المذكرة الرابطة بين التحليل الاقتصادي واستخدام أدوات القياسي لمعرفة خصائص العلاقة بين العجز المزدوج في الجزائر.

وبناء على اختبار للعلاقة بين العجز التجاري والعجز في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-20020 باستخدام منهجية التكامل المشترك وتحديد اتجاه العلاقة السببية باستخدام اسلوب جرانجر.

وقد دل اختبار استقرار السلاسل الزمنية (2000-2020) على أنها غير مستقرة في مستوياتها، ولكنها مستقرة في فروقها الأولى عند مستوى معنوية (5 %) مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1).

كما دل اختبار التكامل المشترك المبني على اختبار القيم المميزة العظمى واختبار الأثر (trace test) بين العجز التجاري (Bd) والعجز في الميزانية العامة (Pd) للفترة 2000-2020. أنه توجد معادلة تكامل مشترك واحدة فقط.

وأشار اختبار السببية في الأجل القصير بناءً على اختبار F، إلى وجود علاقة سببية تبادلية بين كل من عجز الميزان التجاري (Bd) وعجز الميزانية العامة (Pd) في الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2020).

الخاتمة

الخاتمة:

إن الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني عميقة لدرجة أن كل القطاعات تعاني من أزمات في المالية العامة بإعتبارها نواة أساسية لخلق الاستقرار الاقتصادي تتأثر كثيرا بهذه الاختلالات، من جهة الايرادات العامة تؤثر أحادية الانتاج أو الدخل أو التصدير بشدة على حجم واستقرار الايرادات حبيث يتم الاعتماد عليها كمصدر لإنعاش الاقتصاد الوطني، كما أن إشكالية خلفت ضعف القطاعات المشكلة للاقتصاد الجزائري يجعل من الجباية العادية مصدر هامشي سواءكجزء من الايرادات العامة أو كمصدر بديل للجباية النفطية، من جهة النفقات تعترب النفقات المدرجة في الميزانية متنوعة وذات مبالغ كبيرة ومتزايدة مع الوقت، ونظرا لعدم قدرة الحكومة على التحكم في هذه النفقات وتكييفها مع الايرادات الممكنة يظهر عجز ميزاين هيكلي خاصة منذ سنة 2014 ،حيث تظهر البيانات والتحاليل أن العجز المسجل في الميزانية ليس مصدره فقط تدهور الايرادات العامة نتيجة تراجع الجباية النفطية القائمة على سعر النفط وإم أن هناك سبب يقلل الخطورة على ذلك وهو عدم قدرة الحكومة على تحجيم نفقاتها مما يتماشى مع الظرف الاقتصادي القائم من جهة ومن جهة أخرى عدم إنتاجية هذه النفقات حيث يغلب عليها الطابع الجاري الاستهالكي.

إستنادا على ماسبق يمكن إستخلاص العديد من النتائج منها :

✓تدل حالة المالية العامة وأسباب العجز وعدم الاستقرار أن السلطات لم تبذل الجهد الكافي لتصحيح الاوضاع وجعل الاقتصاد الوطني قادر على مواجهة الصدمات الظرفية .

✓مشكلة صناع السياسة في الجزائر هو إنعدام اليقظة في مراحل الوفرة المالية فإرتفاع الايرادات العامة يجعل السلطات تتغاظى عن المشاكل الهيكلية الحقيقية المتمثلة في الهشاشة الهيكلية من ناحية الانتاج والدخل .

✓العجز البشكل الذي تم توضيحه يتطلب إصالح هيكلي عميق وطويل المدى حبيث أن هذا الاصالح إذا ما نجح فعال فإنه يساعد على التخلص من مشكل تقلبات سعر النفط كما أنه يجعل النفقات العامة أكثر إنتاجية .

✓العجز بشكله الحالي غير مبرر حتى ولو كان جزء معتبر من النفقات العامة عبارة عن إستثمارات عمومية نظرا لإنعدام الشفافية والمتابعة الضرورية لطريقة الانفاق العام.

✓تنامي حصيلة الصادرات طيلة الفترة من 2000الى 2012 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط والزيادة في الطلب العالمي على الطاقة وتراجعت قيمة الصادرات خلال السنوات الموالية نتيجة الركود الاقتصادي العالمي و الازمة المالية 2008.

✓تنامي حصيلة الواردات طيلة فترة 2000الى 2016 وهذا بسبب عدة عوامل اهمها : اتباع الجزائر سياسة مالية توسيعية من اجل تحفيز الطلب بالإضافة الى إرتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة بسبب عجز القطاع الفلاحي على تلبية الحاجيات المتزايدة .

✓لجأت الجزائر الى سياسة كبح و ترشيد الواردات من خلال مجموعة من الاجراءات التي تتمثل في تسقيف العديد من الواردات .

نتائج الدراسة :

إن السياسة الإقتصادية تهدف على الأجل الطويل للوصول إلى عدد من الغايات التي تشترك فيها كل السياسات الإقتصادية مثل التضامن الوطني، العدالة الاجتماعية، تحسين نوعية ومستوى معيشة المواطنين، تختلف الغايات عن الأهداف، فهده الأخيرة تعتبر كمراحل توصل إلى غاية بينما الوسائل فهي تمثل الأدوات والأساليب التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف .

في مرحلة الاحتكار وقعت اختلالات في عمليات تموين المؤسسات الإنتاجية التي تعتمد على المؤسسات التوزيعية المحتكرة بسبب عدم قدرة هذه الأخيرة من التحكم في نشاطها، الذي ترتب عنه اختلالات على مستوى الإنتاج، كما ربط وظيفة الاستيراد بالوظائف الأخرى قد أدى إلى

تحويل الأموال بصورة خفية من المؤسسات الإنتاجية إلى المؤسسات التوزيعية لتغطية سوء التسيير في هذه الأخيرة .

إن مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية ترتب عنها تسهيل ممارسة التجارة الخارجية في ظل انعدام المهنية وعدم وضع ضوابط لممارستها، مما أدى إلى حدوث فوضى عارمة من خلال المنافسة غير الشرعية بين المتعاملين، كذلك تغذية السوق الموازية، وتوسيعها لزيادة أرباح المستوردين من خلال زيادة تسريع دورة مبيعاتهم من السلع المستوردة، خاصة من دول شرق آسيا التي تتميز سلعها بالتقليد اللاشرعي وانخفاض ثمنها وجودها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. محمد محمود يونس، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
2. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة، عمان، 2006.
3. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير الدولي، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2012 .
4. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
5. حسام على داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2011.
6. سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها –دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
7. إهاب مخيش، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018-2019.
8. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
9. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
10. برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
11. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.
12. الجريدة الرسمية المادة 06 من المرسوم التنفيذي 84-17 المؤرخ في 17 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، العدد 28.

13. الجريدة الرسمية المادة 3 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 معاق بالمحاسبة العمومية، العدد 35.

14. عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 151.

15. الخطيب خالد شحاتة ، شامية احمد زهير، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2005

16. محمد علي الصغير بعلي، يسري ابو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

17. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

18. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

19. فوزي عطوي، المالية العامة -النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

20. مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010.

21. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

22. صبرينة كركودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2014-2015.

23. حسين راتب، يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

24. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في معالجة الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

25. الحاج حسن، **عجز الموازنة المشكلات والحلول**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أيار، 2005.

26. الشمراني، **غادة شهير، متطلبات اصلاح وتطوير الموازنة العامة**، جامعة سعود عبد العزيز، الرياض،2010 .

27. العلى عادل، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، دار ثراء للنشر، عمان،2009 .

28. حامد واحمد زهير، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2007

29. زغلول رزق، اتجاهات الدين العام في مصر وكيفية ادارته، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 13، جامعة القاهرة، 2002.

30. محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنظباط بالأهداف دراسة تقيمية لسياسة الإنفاق العام خلال الفترة (2009-1990)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

31. حمدي بن محمد بن صالح، توازن المالية العامة، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2003.

32. الدكتور يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010،.

33. أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982.

34. عبدة مسعد رئيف محمد، مقدمة في التجارة الخارجية – دراسة أوضاع الاقتصاد المصري، دار الثقافة العربية،2007 .

35. محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1978،.

36. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.

37. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

38. [1]فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2012 ، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013.

39. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

40. الويزة قطاف، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013.

41. عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

42. المادة رقم (4) من قانون 90/21 المؤرخ في 1990/1508 والمتعلق بالمحاسبة العمومية في الجزائر

43. بن دقفل كمال ، اتجاهات السياسة الانفاقية و اثرها على الموازنة العامة في الجزائر دراسة تقييمية وتحليلية ،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،العدد 03،2017

44. المادة 24 من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية في الجزائر

45. زرواط فاطمة الزهراء ،مناد محمد ، تطور النفقات العامة في الجزائر واثرها عللى النمو الاقتصادي للفترة 2014-1990 ، مجلة مالية والأسواق جامعة مستغانم ،الجزائر ، المجلد 2، العدد 1، 2015.

46. دراوسي مسعود ،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 ،أطروحة لنيل رجة دكتورا دولة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2005.

47. المادة 35 من قانون 17/84 المؤرخ 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية في الجزائر

48. سعودي عبد الصمد ،دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018) مجلة دراسات اقتصادية ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،الجزائر ، المجلد6،العدد2 ،2019 .

49. برحومة سارة، اثر السياسة الاتفاقية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018) أطروحة مقدمة للنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،2019-2020.

50. عماري زهير ، اثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الدينماكي نموذج الانجدار الذاتي للفترة 2013/1980 مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،2019-2020 .

51. عبد القادر شلالي ،محمد هاني ،العجز الموازني كألية للتاثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر {دراسة قياسية 2000-2015} ،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،العدد 03 جوان 2018، جامعة محمد الصديق بجيجل ،الجزائر .

52. عنترة برباش ،محمد خليل بوحلايس ،قراءة تحليلة لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017 ،مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي بتبسة، الجزائر، المجلد 3، العدد2018،2.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

الف دج

السنة	GDP	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة
2000	4,123,514,000.00	1,255,567,164	1,028,840,000	226,727,164
2001	4,227,100,000.00	1,251,794,176	1,234,380,000	17,414,176
2002	4,522,800,000.00	1,559,844,167	1,457,750,000	102,094,167
2003	5,252,300,000.00	1,711,109,900	1,451,450,000	259,659,900
2004	6,150,300,000.00	1,920,000,000	1,528,000,000	392,000,000
2005	7,563,600,000.00	1,950,000,000	1,635,830,000	314,170,000
2006	8,520,600,000.00	2,631,434,977	1,667,920,000	963,514,977
2007	9,306,200,000.00	3,623,758,361	1,802,616,000	1,821,142,361
2008	11,089,994,000.00	4,322,861,696	1,924,000,000	2,398,861,696
2009	10,034,220,000.00	5,191,458,485	2,786,600,000	2,404,858,485
2010	12,049,400,000.00	5,860,860,823	3,081,500,000	2,779,360,823
2011	13,864,570,000.00	6,618,426,634	2,992,400,000	3,626,026,634
2012	15,373,307,000.00	7,428,667,056	3,455,650,000	3,973,017,056
2013	16,200,439,000.00	6,879,821,144	3,820,000,000	3,059,821,144
2014	16,885,582,000.00	7,656,166,576	4,218,180,000	3,437,986,576
2015	16,712,700,000.00	7,263,652,000	5,103,000,000	2,160,652,000
2016	17,514,600,000.00	7,984,180,000	5,110,100,000	2,874,080,000
2017	18,575,800,000.00	6,883,215,000	6,047,900,000	835,315,000
2018	20,259,000,000.00	7,726,300,000	6,751,400,000	974,900,000
2019	20,438,300,000.00	8,557,158,478	6,507,907,648	2,049,250,830
2020	18,403,415,000.00	7,823,112,326	6,289,723,000	1,533,389,326

الملحق رقم 02

مليون دج

السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	1,657,216	690,426	966,790
2001	1,480,336	764,862	715,473
2002	1,501,192	957,040	544,152
2003	1,902,054	1,047,441	854,612
2004	2,337,447	1,314,400	1,023,048
2005	3,421,548	1,493,645	1,927,904
2006	3,979,034	1,558,541	2,420,493
2007	4,214,163	1,946,829	2,267,334
2008	5,095,020	2,572,033	2,522,986
2009	3,347,636	2,854,805	492,831
2010	4,333,587	3,011,808	1,321,780
2011	5,374,131	3,442,502	1,931,630
2012	5,687,369	3,907,072	1,780,298
2013	5,217,100	4,368,548	848,551
2014	4,917,598	4,179,708	737,890
2015	3,537,187	5,193,460	3
2016	3,277,716	5,115,135	
2017	3,928,296	5,111,000	704
2018	4,795,230	5,662,600	67,370
2019	3,901,000	5,031,600	,600
2020	2,610,000	4,368,800	